

لَعَلَّكُمْ يَهْتَدُونَ

تأليف
عاصم هيثم اشكنتنا

الجزء الثالث

الزيدية ومن عاونهم

٢٠٢٠ م

١٤٤١ هـ

جميع الحقوق
محفوظة للمؤلف
الجزء الثالث

لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ

تأليف
عاصم هيثم اشكنتنا

الجزء الثالث



المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاء
أما بعد .

فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يدعو الناس وسماهم الله أمة
وسطا فلا تكن شديدا فتكسر ولا تكن ليئا فتعصر ولقد قمت بتأليف
هذا الكتاب وهي سلسلة حواراتي مع الشيعة وبما يتضمن من روايات
وأحاديث التي لا يعرفونها ولذلك قد تجد بعض النقاشات ركيكة بسبب
عدم قوة حجية الشيعي في الحوار وأيضا شبه يطرحونها الشيعة
وقد تكون في كتبهم وهو كعامي لا يعرف هذه الروايات وكذلك السني
أيضا قد يشتبه عليه هذا لذلك أتيت بطريقة فريدة من نوعها ومن
المعروف ان الرافضي المحاور لا يجيب على الأسئلة وهو ما رأيناه بأعيننا
وسمعناه انه كلما سألناه سؤالاً لم يعرف جوابه هرب وقفز لموضوع اخر
لذلك جعلت من هذه النقاشات هو أن الشيعي يجيب فورا على الأسئلة

بدون تردد ثم يتبين ان دينه ضعيف ركيك ضال بهذا ونرجو من الشيعة
 ممن يقرأوا هذا الكتاب أن يتأكدوا من صحة الروايات المنقولة وأتمنى
 أن يفتحوا عقولهم جيذا وأن يتركوا التعصب مع الملاحظة بعدم تكفير
 مطلق الشيعة وهذا ديننا واعتقادنا كما سنبينه بالأدلة إن شاء الله
 فنسأل الله لهم الهداية وأن يعيننا على طاعته

““

المؤلف
 عاصم هيثم اشكنتنا



فهرس المحتويات

٦ المقدمة
١٠ تعريف الشيعة الزيدية
١٢ تواجد الشيعة الزيدية
١٤ فرق الزيدية وأقسامهم
١٥ عقيدة الزيدية الإعتزال
١٦ عقيدة زيد بن علي
١٨ الإمام الهادي يحيى بن الحسين
٢٠ الزيدية والخروج على ولاة الأمر
٣١ هل بقي من الزيدية معتدلين
٣٢ مذهب الجارودية
٣٣ علاقة الزيدية في التحريش بين المسلمين
٣٥ بدع الزيدية الإعتزالية
٣٦ استدلال الزيدية بضعاف الروايات
٣٨ ولاء كثير من الزيدية للإثني عشرية
٣٩ الفرق بين السنة والزيدية تفصيلاً
٤١ أعداد كتب التفسير لدى الزيدية
٤٤ هل الشوكاني زيدي وما هي المآخذ
٤٦ طريقة تفسير الشوكاني
٤٩ موقف الزيدية من الصحابة
٥٢ موقف الزيدية من الصحابة
٥٥ موقف الزيدية من أهل السنة
٥٨ - موانع التكفير لدى أهل السنة
٦٢ - تأثرت في علم الدين

تعريف الشيعة الزيدية

الزيدية فرقة من الفرق الإسلامية ظهرت في منتصف القرن الثاني الهجري ويتكون المذهب الزيدي في نشأته من فقه الاعتزال، مع الميل في الفروع للمذهب الحنفي، ويتبنى فكرة الخروج على الحاكم الظالم وهذا بحد ذاته ضلال فالخروج على الحاكم يترتب عليه مفساد عظيمة وتفرقة بين المسلمين وإفساد في الأرض، وهي القاعدة الأساسية التي قام عليها المذهب.

تجيز الزيدية وجود أكثر من إمام في وقت واحد في قطرين مختلفين، الإمامة لدى الزيدية ليست وراثية بل تقوم على البيعة، ويتم اختيار الإمام من قبل أهل الحل والعقد إن اسم الزيدية لم يطلقه زيد بن علي على أتباعه، كما لم يطلقه أتباعه على أنفسهم، إنما أطلقه عليهم حكام بني أمية ولكنهم أقروا به واعتزوا. ان الزيدية لا يؤمنون بعصمة أحد باستثناء الأنبياء، يؤمن بعضهم بعصمة أصحاب الكساء الخمسة يرفضون مبدأ الغيبة وتوارث الإمامة.

المذهب الزيدي التاريخي هو فرقة قامت بالاصل على فكرة الخروج على الحاكم الظالم، شروط الإمام لدى الزيدية أن يكون عالماً في الشؤون الدينية، صالح وتقي، لا يعاني من عيوب جسدية أو عقلية وهاشمي من سلالة علي وفاطمة بنت النبي محمد، لكن علماء المذهب الزيدي اصدروا فتوى تقضي بإسقاط شرط النسب الهاشمي للإمامة ليس لديهم مواقف عدائية اتجاه الخلفاء الراشدين على خلاف الشيعة ويعتبرون أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب من كبار الصحابة الفواضل، لا يعارضون الصلاة خلف إمام من السنة لا يقرون زواج المتعة ولا يمارسون التقية ولا يقدسون القبور والأضرحة ولا ينتظرون المهدي ولا يعتبرونه شخصية مقدسة ولا يؤمنون بالرجعة يتفقون مع أهل السنة في العبادات والفرائض سوى اختلافات قليلة: كقول حي على خير العمل في الأذان، صلاة العيد لديهم تصح فرادى وجماعة، وفروض الوضوء لديهم عشرة وطبعاً يختلفون باختلاف مذاهبهم أيضاً المطرفية، السالمية، القاسمية، المؤيدية، الصالحية، البترية، السليمانية، الناصرية، الجارودية، الحريرية، الهادوية...

وجميعها تتبنى فكرة الخروج على الحاكم الظالم ولم يبق من المذاهب الزيدية سوى
الهادوية وهو المذهب السائد في شمال اليمن ومن أئمة الزيدية
الأول هو علي ابن ابي طالب رضي الله عنه
والثاني هو الحسن ابن علي رضي الله عنه
والثالث الحسين ابن علي رضي الله عنه
والرابع الحسن ابن الحسن ابن علي ابن ابي طالب رحمه الله
والخامس زيد ابن علي ابن الحسين رحمه الله



أماكن تواجد الشيعة الزيدية

تنتشر الزيدية في شمال اليمن ويشكل أتباع المذهب الزيدي قرابة ثلث تعداد سكان اليمن خاصة محافظات صعدة وصنعاء وعمران وذمار والجوف وحجة وريمة والمحويت. وتتواجد أقلية زيدية صغيرة من مواطني السعودية في منطقة نجد ونجران وعسير وجازان وتهامة في جنوب السعودية أول من أدخل المذهب الزيدي إلى اليمن الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي، المعروف بالهادي، في نهاية القرن الثالث الهجري. وقد استطاع الهادي أن يقيم دولة له في صعدة شمالي اليمن. فكان المؤسس الأول للدولة الزيدية، وكان عالماً فقيهاً مجتهداً، ومعه دخل مذهب الاعتزال الذي أصبح لصيقاً بالزيدية إلى اليمن. وهو من أحفاد الحسن بن علي.

ولد بالمدينة ورحل إلى اليمن سنة ٢٨٠هـ، فوجدها أرضاً صالحة لبذر آرائه الفقهية. استقر في صعدة وأخذ منهم البيعة على إقامة الكتاب والسنة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والطاعة في المعروف. بدأ الهادي حركته الإصلاحية بلم الشمل والقضاء على الفرقة والاختلاف، حتى استطاع أن يحكم معظم أنحاء اليمن وجزءاً من الحجاز. خاض الزيدية خلال تاريخهم حروباً عديدة مع القرامطة الباطنية. استمر حكم اليمن بيد أولاد الهادي وذريته أكثر من ثلاثة قرون ثم خلفهم بالحكم الأسرة المتوكلية التي دام حكمها حتى قيام الثورة اليمنية سنة ١٣٨٢هـ (١٩٦٢م)، وهي أطول فترة حكم في التاريخ لأهل البيت حيث دام ما يقارب سبعة قرون.

ومن الجدير بالذكر أن مصطلح الزيود يطلق أيضاً على قبائل يمنية شمالية معينة من همدان كحاشد وبكيل ومن خولان ومن مذحج كالحذاء وأنس وعنس وسنحان، لكنهم ليسوا بالضرورة زيدية المذهب ويعتبر بعض علماء ومشايخ الزيدية محسوبون على أهل السنة أيضاً كالصنعاني ومحمد الشوكاني وتدرس كتبهم وهم وتدرس كتبهم في الجامعات والمدارس الدينية السنية وهنالك اختلاف في الأقاويل قيل أنهم كانوا زيدية ثم تسننوا وقيل أنهم ماتوا على الزيدية ولكنهم معتدلين فكرياً وقيل أن الحكم أن ذاك زيدي فخافوا أن يظهروا تسننهم فيقتلوهم وعموماً فلو كانوا شيعة زيدية لا يضر ديننا في شيء فنحن

نأخذ ما صح عنهم ونترك الخطأ فلا يوجد معصوم بعد النبي صلى الله عليه وسلم .
وبفضل المناهج الدراسية الدينية المعتدلة في اليمن لا تكاد توجد فروقات بين أهل السنة
والزيدية ولا يعرف الزيدي من السني إلا عبر إرسال اليمين في الصلاة، وقول حي على
خير العمل في الأذان

- راجع الكتب كتاب الأساس جمع فيه باختصار أهم عقائد الزيدية.
- حقائق المعرفة في علم الكلام.
- مجد الدين المؤيدي.
- عبدالرحمن بن الحسين شايم المؤيدي.
- حمود عباس المؤيد.
- يحيى بن حسين الديلمي



فرق الزيدية وأقسامهم

الجارودية :

أو السرحوبية أتباع أبي الجارود زياد بن أبي زياد. وهي أول الفرق الزيدية أو من أوائلها التي تشترك مع الشيعة الإمامية بالاعتقاد بأن النبي (صلى الله عليه وسلم) نصّ على عليّ (رضي الله عنه) إلا أنهم قالوا نصّ عليه الوصف دون التسمية، والناس مقصرون إذا لم يتعرفوا الوصف ولم يطلبوا الموصوف. وزعموا أنّ من دفع علياً عن هذا المكان فهو كافر وأن الأمة كفرت وضلت في تركها بيعته وجعلوا الإمامة بعده في الحسن بن علي (رضي الله عنه) ثم في الحسين (رضي الله عنه) هي شوري بين أولادهما، فمن خرج منهم مستحقاً للإمامة فهو الإمام. يظهر منهم الغلو بنحو ما مع الإيمان برجعة الأئمة .

السليمانية أو الجيرية :

السليمانية أتباع سليمان بن جرير الرقي الزيدي، الذي رفض التقية والبداء، ومع إيمانه بأفضلية علي لتولي منصب الإمامة إلا أنه أثبت إمامة أبي بكر وعمر وكونها حقاً باختيار الأمة وأن الأمة أخطأت في البيعة لهما مع وجود عليّ (رضي الله عنه)، خطأ لا يبلغ درجة الفسق، وذلك الخطأ خطأ اجتهادي، غير أنه طعن في عثمان للأحداث التي أحدثها وكفّره بذلك، وكفّر عائشة وطلحة والزبير بإقدامهم على قتال عليّ وهما المذهبين الوحيدين من مذاهب الزيدية يعتبرون مغالين في الفكر وباقي المذاهب هم قريبين من أه السنة والجماعة

عقيدة الزيدية الاعتزال

حقيقة الأمر كل مذهب ليس على مذهب أهل السنة والجماعة والعقيدة السلفية متخبط بينه وبين المذاهب الأخرى فمثلاً تجد بعض الأشاعرة متأثر بالصوفية وبعض الصوفية متأثرون بالأحباش وكذلك الرافضة الإثني عشرية متأثرون بالعلوية والزيدية بعضهم متأثر بالإثني عشرية مثل الجارودية لذلك لا يمكن أن يكون مذهب على الجادة إلا مذهب أهل السنة والجماعة بالعقيدة السلفية فليس كل شخص قال لك أنه سني فهو سني .

فالأشاعرة في العصر الحالي ينسبون أنفسهم من أهل السنة وهم ليسوا من أهل السنة فقد طعن معظمهم بالإمام ابن تيمية ومحمد ابن عبد الوهاب الذين حاربوا البدع والخرافات بل ووصل بعضهم للطعن بالإمام أحمد ابن حنبل واتهامه بالتجسيم ويسمون أهل السنة بالحشوية أي (المجسمة) فعقيدة الزيدية مأخوذة من المعتزلة رغم كل ما نقوله عن اعتدال الزيدية وأنهم أقرب الفرق إلى أهل السنة والجماعة، إلا أننا يجب أن نعرف أنهم فرقة شيعية مخالفة للحق وما كان عليه النبي - صلى الله عليه وسلم - في أمور كثيرة متعددة، وأبرزها الاعتزال والغلو في آل البيت كما سيأتي ذكره، إن شاء الله تعالى...



أولاً: عقيدة زيد بن علي الذي ينسب المذهب إليه:

زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، هو الذي ينتسب الزيدية إليه، وهو انتساب شكلي لأنه لا يتبعون اختياراته الفقهية بل يتبعون اختيارات أئمة آخرين لهم، مثل الهادي يحيى بن الحسين وغيره...

وزيد بن علي هذا معتزلي العقيدة، أخذ عقيدته عن واصل بن عطاء رأس المعتزلة، ومؤسس هذه البدعة في الإسلام هو وعمرو بن عبيد... وقد كانا (واصل وعمرو) طالبان في حلقة الحسن البصري أحد خيار التابعين وأعلمهم، فاعتزلا الحلقة وأخذوا يثيران بعض المسائل المنحرفة المضللة، فسامهم المسلمون المعتزلة لا اعتزالهم حلقة ذلك الإمام...

ثم أخذوا ينشران مذهبهما، وكان زيد بن علي تلميذا لواصل بن عطاء... وقد اعترض على دخول زيد بن علي مذهب الاعتزال الباطل هذا، أخوه محمد بن علي، الملقب الباقر، وهو الإمام الخامس لدى الاثني عشرية، وكذلك ابنه جعفر بن محمد، الملقب الصادق، الإمام السادس لدى الاثني عشرية، وجرت بينهما وبينه مناظرات عديدة فأبى إلا اتباع ذلك المذهب ومن ذلك ما جاء في كتاب طبقات المعتزلة للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى قال: (وروي أن واصل دخل المدينة ونزل على إبراهيم بن يحيى، فتسارع إليه زيد بن علي وابنه يحيى... فقال جعفر بن محمد الصادق لأصحابه: قوموا بنا إليه، فجاءه والقوم عنده..... فقال جعفر: أما بعد فإن الله - تعالى - بعث محمداً بالحق والبينات والنذر والآيات، وأنزل عليه (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) فنحن عترة رسول الله وأقرب الناس إليه، وإنك يا واصل أتيت بأمر يفرق الكلمة، وتطعن به على الأئمة، وأنا أدعوكم إلى التوبة)

ثم ذكر رد واصل عليه واتهامه جعفر بن محمد بحب الدنيا والكلف بها، ودعاه إلى ما يراه حقاً، حتى قال: (فتكلم زيد بن علي فأغلظ لجعفر - أي أنكر عليه ما قال - وقال: ما منعك من اتباعه إلا الحسد لنا، فتفرقوا...).

انظر طبقات المعتزلة صفحة ٣٣، وانظر كتاب فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم
لسائر المخالفين للقاضي عبد الجبار بن أحمد شيخ المعتزلة صفحة ٣٥، وانظر كتاب الملل
والنحل لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني...
وقد روى هذه القصة الحاكم وغيره...

وقال ابن يزداد: كان زيد بن علي لا يخالف المعتزلة إلا بين المنزلتين، انظر كتاب الزيدية
نشأتها ومعتقداتها لإسماعيل الأكوع صفحة ١٣...



ثانياً: الإمام الهادي يحيى بن الحسين معتزلي أيضاً:

والزيدية في اليمن إنما يتبعون في مذهبهم الفقهي والعقدي كذلك إمامهم المعظم يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي المتوفي سنة ٢٨٤ للهجرة...

وقد جاء من الحجاز لليمن بناء على دعوة من بعض قبائل خولان للحكم بينهم، واستقر في اليمن، وهو أول إمامة الزيدية، وقد كان عاد للحجاز ثم رجع لليمن مرة أخرى وتوفي فيها...

وقد أخذ علم الكلام والعقيدة الاعتزالية عن شيخه أبي القاسم البلخي.... وإنما يسمى الزيدية في اليمن الهادوية نسبة إليه... ثالثاً: إشكالية خطيرة في المذهب الهادوي:

وهي أن الإمام الهادي زعيم المذهب كان يرفض الاحتجاج بالصحيحين ويستهزأ بهما، وينتقصهما...

وكان يحتج لمسائله الفقهية واختياراته بأحاديث غير منضبطة يسمونها أحاديث وأسانيد أهل البيت، ليس لها زمام ولا خطام....

حيث نقل عنه الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى في كتابه الغايات قوله أعني الإمام الهادي: (ولهم كتابان يسمونهما بالصحيحين (البخاري ومسلم) ولعمري أنهما عن الصحة لخالين)...

وعقب المهدي على كلام الهادي!! بقوله: (ولعمري أنه لا يقول ذلك على غير بصيرة) وروى شعراً قوله:

ينجيك يوم الحشر من لهب النار
وحنبل والمروي عن كعب أخبار
روى جدهم عن جبرائيل عن الباري!!

إن شئت أن تختار لنفسك مذهباً
فدع عنك قول الشافعي ومالك
وخذ من أناس قولهم ورواتهم

وقال أحد الزيدية الهادوية المتعصبين، وهو أحمد بن سعد المسوري في رسالته (الرسالة المنقذة من الغواية في طريق الرواية) قال: (إن كل ما في الأمهات الست لا يحتج به وأنه كذب!!!!!!) بهجة الزمن في أخبار سنة ١٠٥٢ هـ.

وقد ذكر الإمام الشوكاني في كتابه أدب الطلب بطلان هذا المذهب المنحرف في رده للكتب الستة وقال: (ولو كان لهم أقل حظ من علم، وأحق نصيب من فهم، لم يخف عليهم أن هذه الكتب لم يقصد مصنفوها إلا جمع ما بلغ إليهم من السنة بحسب ما بلغت إليه مقدرتهم، وانتهى إليه علمهم....)

وقال: (ومن لم يفهم هذا فهو بهيمة لا يستحق أن يخاطب بما يخاطب به النوع الإنساني، وغاية ما ظفر به من الفائدة بمعادة كتب السنة التسجيل على نفسه بأنه مبتدع أشد الابتداع، فإن أهل البدع لم ينكروا جميع السنة) أدب الطلب ١٢٣-١٢٤ وانظر كتاب الزيدية لإسماعيل الأكوخ .



الزيدية والخروج على ولاة الأمر

يرون الزيدية الخروج على ولاة الأمور الظلمة وهذا بحد ذاته مخالف لهدى النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام فالزيدية لهم مأخذ على معاوية رضي الله عنه بسبب خروجه على علي الذي كان ولي أمر في ذلك الوقت فهذا التناقض في المذهب عجيب وتحريم الخروج على ولاة الأمر أمر لابد منه فالخروج يترتب عليه مفسد عظيمة أعظم من الإصلاح وأيضا العلماء حرموا الخروج على الحاكم المسلم حتى يظهر كفره بواحا وأيضا يغلب على الظن أن هذا الخروج فيه مصلحة بدون إفساد فكم أفسدت المظاهرات بلدان كثيرة مثل سوريا- ولبنان وغيرها فلنأخذ بالتفصيل حكم الخروج ثم بعد ذلك ندخل في أقوال الزيدية في هذا .

أولا الخروج على الحاكم سواء كان كافرا أو مسلما مفسده أعظم بكثير حيث أن هذا الحاكم قد يستخدم القوة ليبقى في حكمه وقد يقتل كثيرا من شعبه كما حصل في سوريا أو قد يعتقل كثيرا من شعبه ثانيا رأينا المظاهرات والمفاسد اختلاط النساء بالرجال ورأينا ضرب الطبول والرقص على الشوارع ورأينا استهزاء الثوار بشكل الرئيس وأتباعه كأن يضعون صورهم على شكل خنزير وغير ذلك ،

ورأينا ما ترتب عليه الخروج أيضا مضيعة للوقت وزيادة الحروب والقتل وهدم القرى والمدن ولذلك جاءت الشريعة الإسلامية درء هذه المفاسد فالقاعدة الأصولية تقول (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح) ويجب أن نفرق بين الحاكم الذي يفتح المراقص والبارات وبين من يحل ذلك ونفرق بين من يفتح بنوك ربوية وبين من يحل ذلك فمن يحل الربا أو الزنا فهذا كافر وأما من يفتح هذه الأمور فهو عاصي لله والعاصي لم يخرج من ملة الإسلام فهناك كثير من البلدان تفتح المساجد وتفتح الخمارات وتقول من شاء فهذا المسجد ومن شاء فهذه الخمارات مفتوحة ولا يمنع الصلاة . فالزيدية يرون الخروج على الحاكم الظالم والنبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الخروج على الحاكم في عدة أحاديث ومنها حديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنه قال: (بايعنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره، وعلى أثرة علينا وعلى أن

لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحا عندكم من الله فيه برهان) . وفي رواية: (وعلى أن لا ننازع الأمر أهله، وعلى أن نقول الحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم) قال ابن تيمية بعد ذكره لهذا الحديث: (فهذا أمر الطاعة مع استئثار ولي الأمر، وذلك ظلم منه، ونهي عن منازعة الأمر أهله وذلك نهي عن الخروج عليه) .

والحديث الثاني حديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها قالت: ((إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: إنه يستعمل عليكم أمراء، فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع، قالوا: أفلا نقاتلهم قال: لا ما صلوا))

الحديث الثالث حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ((من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات... مات ميتة جاهلية)) .

الحديث الرابع حديث عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه قال: ((سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم، وتصلون عليهم ويصلون عليكم. وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم، وتلعنونهم ويلعنونكم. قال: قلنا يا رسول الله أفلا ننابذهم؟ قال: لا ما أقاموا فيكم الصلاة، ألا من ولي عليه وال فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعن يداً من طاعة

الحديث الخامس حديث عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة ولا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية) .

الحديث السادس حديث حذيفة قال: ((قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهديي ولا يستنون بسنتي، وسيقوم فيهم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس، قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: تسمع وتطيع وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك فاسمع وأطع. وفي رواية: تلزم جماعة المسلمين وإمامهم. قال فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: فاعتزل تلك الفرق كلها ولو أن تعض على أصل شجرة، حتى يدركك الموت وأنت على ذلك

الحديث السابع ما رواه البخاري بسنده إلى طريف أبي تميمه قال: ((شهدت صفوان وجندباً وأصحابه وهو يوصيهم فقالوا: هل سمعت من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شيئاً؟ قال سمعته يقول: من سمع سمع الله به يوم القيامة. قال: ومن شاق شقق الله عليه يوم القيامة. فقالوا: أوصنا. فقال إن أول ما ينتن من الإنسان بطنه فمن استطاع أن لا يأكل إلا طيباً فليفعل ومن استطاع أن لا يحال بينه وبين الجنة بملء كف من دم أراقه فليفعل وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: ((سباب المسلم فسوق وقتاله كفر)).

٣- وعن الأحنف بن قيس رضي الله تعالى عنه قال: ((ذهبت لأنصر هذا الرجل - يعني على بن أبي طالب رضي الله عنه - فلقيني أبو بكر فقال أين تريد؟ فقلت: أنصر هذا الرجل، فقال: أرجع فإنني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول: إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار. فقلت: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه كان حريصاً على قتل صاحبه)).

٤- وعن جرير ((أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال له في حجة الوداع: استنصت الناس فقال: لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)).
فهذه الأحاديث وما في معناها تدل على تحريم اقتتال المسلمين فيما بينهم، وهذا لا شك يكون عند الخروج على الأئمة بالسيف، فدل على تحريم ذلك الخروج.

ثانياً أحاديث النهي عن القتال في الفتنة:

كما أن مما يدل على ذلك الأحاديث الواردة في النهي عن القتال في الفتنة، وهي أحاديث كثيرة منها:

١- عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: ((ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، من تشرف لها تستشرفه، ومن وجد فيها ملجأ فليعدن به)) . أي: من وجد عاصماً وموضعاً يلتجئ إليه ويعتزل فيه فليعتزل .

٢- وعن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: ((يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر، يضر بدينه من الفتن)) .

وهذا يدل على فضل اعتزال الفتن عند وقوعها، وأنها مفسدة للدين الذي هو أول ما يجب على المسلم صيانتة وحفظه.

٣- وعن أبي بكر رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: ((إنها ستكون فتن، ألا ثم تكون فتنة القاعد فيها خير من الماشي فيها، والماشي فيها خير من الساعي إليها، ألا فإذا نزلت أو وقعت فمن كان له إبل فليلق بها، ومن كانت له غنم فليلق بغنمه، ومن كانت له أرض فليلق بأرضه. قال: فقال رجل: يا رسول الله أرايت من لم يكن له إبل ولا غنم ولا أرض؟ قال: يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر، ثم لينج إن استطاع النجاء. اللهم هل بلغت - ثلاثاً - . قال: فقال رجل: يا رسول الله أرايت إن أكرهت حتى ينطلق بي إلى أحد الصفيين أو إحدى الفئتين فضر بني رجل بسيفه أو يجئ سهم فيقتلني؟ قال: يبوء بإثمه وإثمك ويكون من أصحاب النار)) .

٤- وعن عديسة بنت إهبان بن صيفي الغضاري قالت: ((جاء علي بن أبي طالب إلى أبي فدعاه للخروج معه، فقال له أبي: إن خليلي وابن عمك عهد إلي إذا اختلف الناس أن اتخذ سيفاً من خشب فقد اتخذته فإن شئت خرجت به معك... قالت: فتركه)) .

٥- وعن أبي موسى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في الفتن: ((كسروا فيها سيوفكم

وقطعوا أوتاركم واضربوا بسيوفكم الحجارة، فإن دخل على أحدكم فليكن كخير ابني آدم)).
فهذه النصوص جميعها تدل على النهي عن القتال في الفتنة ولا شك أن الخروج على الأئمة مما يؤدي إلى الفتنة، فدل ذلك على النهي عن الخروج على الأئمة الظلمة. قال الحافظ ابن حجر: (والمراد بالفتنة في هذا الباب: هو ما ينشأ عن الاختلاف في طلب الملك حيث لا يعلم المحق من المبطل).

ثالثاً:

الأحاديث الدالة على أن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر:
فقد قال - صلى الله عليه وسلم - : ((إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر)). وفي رواية ((... بأقوام لا خلاق لهم)).

فإذا كان الدين قد يؤيد وينصر بسبب رجل فاجر، ولا يضر الدين فجوره فلا يجوز الخروج على الأئمة الفجرة لمجرد فجورهم، لأن فجور الفاجر منهم لا يضر هذا الدين وإنما ضرره على نفسه، وقد يجبر هذا الخروج إلى فتن وويلات لا تحمد عقباها.

رابعاً:

ومن الأدلة على عدم الخروج أيضاً موقف الصحابة الذين توقفوا عن القتال في الفتنة، وموقف علماء السلف أيام حكم بني أمية وبني العباس وكان في بعضهم فسوق وظلم، ومنهم الحجاج بن يوسف الثقفي الذي كفره بعضهم، وكان الحسن البصري يقول: (إن الحجاج عذاب الله فلا تدافعوا عذاب الله بأيديكم ولكن عليكم الإستكانة والتضرع فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ المؤمنون: ٧٦).

وقيل للشعبي في فتنة ابن الأشعث : أين كنت يا عامر؟ قال: (كنت حيث يقول الشاعر:
عوى الذئب فاستأنت بالذئب إذ عوى ... وصوت إنسان فكدت أطيّر
أصابتنا فتنة لم نكن فيها بررة أتقياء ولا فجرة أقوياء).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (ولهذا استقر رأي أهل السنة على ترك القتال في الفتنة، للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم، ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم).

قلت: ولا يكاد أحد من علماء السلف يذكر عقيدته إلا وينص على هذه المسألة ذاتها، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الإمام أحمد في عقيدته في أكثر من رواية حيث قال: (ولا يحل

قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق ... وينحو كلام الإمام أحمد هذا. نص على ذلك أبو زرعة، وابن أبي حاتم الرازيان ، وعلي بن المديني ، وغيرهم كثير: كالطحاوي ، وأبي عثمان الصابوني وغيرهم.

خامساً: ومن الأدلة على النهي عن الخروج على الأئمة صلاة الصحابة رضوان

الله عليهم خلف أئمة الجور والمبتدعة، وهذا يقتضي الإقرار بإمامتهم. يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: (إذا ظهر من المصلي بدعة أو فجور وأمكن الصلاة خلف من يعلم أنه مبتدع أو فاسق مع إمكان الصلاة خلف غيره، فأكثر أهل العلم يصححون صلاة المأموم، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وهو: أحد القولين في مذهب مالك وأحمد، وأما إذا لم يمكن الصلاة إلا خلف المبتدع أو الفاجر كالجمعة التي إمامها مبتدع أو فاجر وليس هناك جمعة أخرى فهذه تصلى خلف المبتدع والفاجر عند عامة أهل السنة والجماعة، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل وغيرهم من أئمة السنة بلا خلاف عندهم).

والذي يدل على ذلك الجواز فعل الصحابة رضوان الله عليهم حيث كانوا يصلون خلف من يعرفون فجوره، كما صلى عبد الله بن مسعود وغيره من الصحابة خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط، وقد كان يشرب الخمر، وصلى مرة الصبح أربعاً، وجلده عثمان رضي الله عنه على ذلك، وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يصلون خلف الحجاج بن يوسف ، وكان الصحابة والتابعون يصلون خلف ابن أبي عبيد وكان متهمًا بالإلحاد ، وأخرج ابن سعد عن زيد بن أسلم: (أن ابن عمر كان في زمان الفتنة لا يأتي أميراً إلا صلى خلفه وأدى إليه زكاة ماله) .

سادساً: ومن الأدلة على عدم جواز الخروج على الأئمة الفسقة مراعاة مقاصد

الشريعة إذ أن من أهداف الشريعة الإسلامية تحقيق أكمل المصلحتين بتفويت أدناهما، ودفع أعظم الضررين باحتمال أخفهما. ولا شك أن الضرر في الصبر على جور الحكام أقل منه في الخروج عليهم لما يؤدي إليه من الهرج والمرج، فقد يرتكب في فوضى ساعة من المظالم ما لا يرتكب في جور سنين. قال ابن تيمية: (وقل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر، أعظم مما تولد من الخير ولذلك (فلا يهدم أصل المصلحة شغفاً بمزايها، كالذي يبني قصراً ويهدم مصراً) .

وذكر ابن الأزرقي في معرض استدلاله أن جور الإمام لا يسقط وجوب الطاعة قال: (الثاني: دلالة وجوب درء أعظم المفسد عليه، إذا لا خفاء أن مفسدة عصيانه تربو على مفسدة إعانتته بالطاعة له كما قالوا في الجهاد معه، ومن ثم قيل: عصيان الأئمة هدم أركان الملة) كما أن في الصبر على جورهم واحتساب ذلك عند الله تكفير السيئات ومضاعفة الأجور (فإن الله تعالى ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل). وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الحكمة التي راعاها الشارع في النهي عن الخروج على الأمراء وندب إلى ترك القتال في الفتنة لما في المقاتلة من قتل للنفوس بلا حصول للمصلحة المطلوبة. قال: (وإن كان الفاعلون لذلك يرون أن مقصودهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كالذين خرجوا بالحرية وبدير الجماجم على يزيد والحجاج وغيرهما...) قال: (لكن إذا لم يزل المنكر إلا بما هو أنكر منه صارت إزالته على هذا الوجه منكراً، وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر، مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف، كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكراً، وبهذا الوجه صارت الخوارج يستحلون السيف على أهل القبلة حتى قاتلت علياً - رضي الله تعالى عنه - وغيره من المسلمين، وكذلك من وافقهم في الخروج على الأئمة بالسيف في الجملة من المعتزلة والزيدية والفقهاء وغيرهم).

ويقرر تلميذه ابن القيم رحمهما الله هذه المسألة فيقول: (إن النبي - صلى الله عليه وسلم - شرع لأئمة إيجاب إنكار المنكر ليحصل بإنكاره من المعروف ما يحبه الله ورسوله، فإذا كان إنكار المنكر يستلزم ما هو أنكر منه وأبغض إلى الله ورسوله فإنه لا يسوغ إنكاره وإن كان الله يبغضه ويمقت أهله، وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم، فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر، وقد استأذن الصحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها، وقالوا: أفلا نقاتلهم؟ فقال: ((لا، ما أقاموا الصلاة))، وقال: ((ومن رأى من أميره ما يكرهه، فليصبر ولا ينزع يداً من طاعة)). ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار، رآها من إضاعة هذا الأصل وعدم الصبر على منكره، فطلب إزالته فتولد منه ما هو أكبر منه، فقد كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يرى بمكة أكبر المنكرات ولا يستطيع تغييرها، بل لما فتح الله مكة وصارت دار إسلام عزم على تغيير البيت وردّه على قواعد إبراهيم، ومنعه من

ذلك مع قدرته عليه - خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قريش لذلك، لقرب عهدهم بالإسلام وكونهم حديثي عهد بكفر، ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه... إلى أن قال:

فإنكار المنكر أربع درجات:

- الأولى: أن يزول، ويخلفه ضده.
- الثانية: أن يقل وإن لم يُزل بجملته.
- الثالثة: أن يتساويا.
- الرابعة: أن يخلفه ما هو شر منه).

قال: (فالدرجتان الأوليان مشروعتان، والثالثة موضع اجتهد، والرابعة محرمة) ثم ضرب الأمثلة على كل درجة، ومنها قوله في التمثيل على الرابعة: (سمعت شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله سره ونور ضريحه يقول: (مررت أنا وبعض أصحابي في زمن التتار يقوم منهم يشربون الخمر، فأنكر عليهم من كان معي، فأنكرت عليه وقلت له: إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة، وهؤلاء تصدهم الخمر عن قتل النفوس وسبي الذراري وأخذ الأموال فدعهم) .

سابعاً: ومن الأدلة على عدم جواز الخروج على الأئمة أننا عند استعراضنا للفتن

التي قامت في التاريخ الإسلامي الأول نجد أنها لم تؤت الثمار المرجوة من قيامها، بل بالعكس قد أدت إلى فتن وفرقة بين المسلمين لا يعلم عظم فسادها إلا الله، يقول المعلمي: (وقد جرب المسلمون الخروج فلم يروا منه إلا الشر) :

- ١- خرج الناس على عثمان يرون أنهم يريدون الحق.
- ٢- ثم خرج أهل الجمل يرى رؤساؤهم ومعظمهم أنهم إنما يطلبون الحق، فكانت ثمرة ذلك بعد اللقيا، والتي أن انقطعت خلافة النبوة وتأسست دولة بني أمية.
- ٣- ثم اضطر الحسين بن علي إلى ما اضطر إليه فكانت تلك المأساة.
- ٤- ثم خرج أهل المدينة فكانت وقعة الحرّة.
- ٥- ثم خرج القراء مع ابن الأشعث فماذا كان ؟
- ٦- ثم كانت قضية زيد بن علي، وعرض عليه الروافض أن ينصروه على أن يتبرأ من أبي بكر وعمر، فخذلوه، فكان ما كان) .

قلت: وقد عدَّ أبو الحسن الأشعري خمسة وعشرين خارجاً كلهم من آل البيت ولم يكتب لأحد منهم نصيب في الخروج، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (وقل من خرج على إمام ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر، أعظم مما تولد من الخير...). فإذا كان هذا مآل الخارج، وإن كان قصده حسناً، ولا يريد إلا الخير وإصلاح الأوضاع، فكيف يجوز الخروج؟

والذي يترجح ... ما ذهب إليه المحدثون وجمهور الفقهاء من أن الفسق أو الظلم ليس من مسوغات الخروج على الحاكم وأن مجمل الموقف منه يتلخص في:

- وجوب طاعته في غير معصية الله
- مشروعية الصبر على أذاه
- وجوب نصحه والإنكار عليه
- عدم الخروج عليه بالسيف
- وأما عزله من غير فتنة فمحل نظر

ومن الأدلة على هذا الموقف:

أولاً:

أما وجوب طاعته في غير معصية فلمعموم قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ النساء: ٥٩ . ولحديث ((إنما الطاعة في المعروف)).

ثانياً:

أما الصبر على أذاه فلقوله صلى الله عليه وسلم ((من كره من أميره شيئا فليصبر عليه)). وقوله لما قيل له أرأيت إن قامت علينا أمراء يسألونا حقهم ويمنعونا حقنا فما تأمرنا فأعرض عنه ثم قال ((اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم))

ثالثاً:

وأما وجوب نصحه والإنكار عليه فلقوله صلى الله عليه وسلم: ((الدين النصيحة قلنا لمن يا رسول الله قال لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم)) وقوله: ((إنه يستعمل

عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون فمن كره فقد برئ ومن أنكر فقد سلم ولكن من رضي وتابع
قالوا يا رسول الله ألا نقاتلهم قال لا ما أقاموا فيكم الصلاة)) وقال جرير بن عبد الله
البجلي رضي الله عنه ((أتيت النبي صلى الله عليه وسلم قلت: أبايعك على الإسلام فشرط
علي والنصح لكل مسلم فبايعته على هذا)). قال أبو عمر بن عبد البر: (وأما مناصحة ولاة
الأمر فلم يختلف العلماء في وجوبها).

والنصيحة أعم من الوعظ والأمر والإنكار فهي.. كلمة جامعة تعني إرادة الخير كله
للمنصوح له قال محمد بن نصر المروزي: (النصيحة لأئمة المسلمين تعني حب صلاحهم
ورشدهم وعدلهم وحب اجتماع الأمة عليهم وكراهة افتراق الأمة عليهم والتدين بطاعتهم
في طاعة الله والبغض لمن رأى الخروج عليهم وحب إعزازهم في طاعة الله)

رابعاً:

وأما عدم الخروج عليه بالسيف فللأحاديث المتقدمة وغيرها وهي كثيرة جداً قال عنها
الشوكاني إنها متواترة ولقوله صلى الله عليه وسلم: ((من حمل علينا السلاح فليس منا))
قال النووي: (وأما الخروج عليهم (يعني الأئمة) وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا
فسقة ظالمين).

وأما عزله من غير فتنة فله أدلة شرعية كثيرة:

- أن ذلك من باب تغيير المنكر الذي هو فرض بلا خلاف .
- ولأن هذا التغيير ينسجم مع قواعد الشريعة العامة مثل الضرر يزال والضرر الأشد
يزال بالضرر الأخف.

- ولأن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد وهي عدل
كلها ورحمة كلها ومصالح كلها وحكمة كلها فكل مسألة خرجت من العدل إلى الجور وعن
الرحمة إلى ضدها وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة
وإن أدخلت فيها بالتأويل فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه وظله في أرضه
وحكمته الدالة عليه وعلى صدق رسوله صلى الله عليه وسلم أتم دلالة وأصدقها .

ولا شك أن إزالة المفسدة بمصلحة أكبر منها لا غبار عليه فتجلب المصلحة الكبرى وتدرأ
المفسدة الصغرى بقدر الإمكان.

ثم إن النصوص الشرعية الواردة في المنع من الخروج على الفسقة جاءت في سياقين.
السؤال عن المنازعة والمناظرة والمقاتلة.
النهى عن مفارقة الجماعة أو شق عصاها.
أما ما نحن بصدد فلا أظن في النصوص ما يمنعه.
وهذا هو الذي قرره كثير من أهل العلم يقول الداودي (الذي عليه العلماء في أمراء الجور أنه إن قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب وإلا فالواجب الصبر).
على أنه ينبغي أن يعلم أن العزل هنا ينبغي تقييده بأمرين:
أن يفحش فسق الحاكم وظلمه بحيث لا يمكن إصلاحه وتقويمه.
أن يتولى أمر العزل أهل الحل والعقد فكما أنهم تولوا العقد فكذلك الحل والعزل ولا يترك الأمر للدهماء من العامة فيكثر الهرج وتنتشر الفتنة. فبين بعد هذا الكلام كله أن الخروج محرم وفيه مفسد فالزيدية يرون هذا الأمر مباح وهو مخالف لنهج النبي وصحابته .



هل بقي من الزيدية معتدلين؟

وتتفرع عن هذا السؤال نقطتان: الأولى ما هي الجارودية، وإلى من تنسب؟
والثانية: السؤال المباشر: هل بقي في اليمن سواهم؟
وسأبدأ بالثانية، وأثني بالأولى إن شاء الله - تعالى -....
قال الإمام المنصور عبد الله بن حمزة: لا يُعلم في الأئمة - عليهم السلام - من بعد زيد -
عليه السلام - من ليس بجارودي، وأتباعهم كذلك....

انظر (الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى) ص ٢٢ للدكتور محمد بن محمد الحاج
حسن الكمالي، (الرسالة الموضحة للحق الرفاعة للتلبيس عن الخلق)...
وقال نشوان بن سعيد الحميري - رحمه الله - : (إنه ليس باليمن من فرق الزيدية غير
الجارودية، وهم بصنعاء وصعدة وما يليهما)... انظر شرح رسالة الحور العين ص ١٥٦
وقال العلامة محمد بن حسين الكبسي في وصف الفقيه أحمد بن أحمد الحملي : (وهذا
الفقيه على نهج الشيعة الأول شديد الموالاة لوصي رسول الله، متجرماً ممن عاداه..... وهو
ضريب البصر، منور البصيرة، مضيء السريرة،
من الشيعة الجارودية الذين هم في الحقيقة خلص الزيدية وأتباع العترة الزكية، فهم
الذين على طريقة أئمة الآل)...
انظر النفحات المسكية للكبسي....

وقال القاضي إسماعيل الأكوع في كتابه القيم الزيدية نشأتها ومعتقداتها: (وافترق
متأخروا الجارودية إلى مطرفية وحسينية ومخترة، وقد انقرضت الحسينية والمطرفية،
ولم يبق إلا المخترة، وهم أقرب ما يكون إلى الإمامية في كثير من المسائل الفروعية، ولا
سيما العبادات.....) انظر الزيدية نشأتها ومعتقداتها، ص ١٠٧



تفصيل مذهب الجارودية

إن علمنا أن عامة الزيدية المتبعين في اليمن جارودية فيحسن بنا أن نعرف أهم الخطوط العريضة لمذهب الجارودية... علما أن الجارودية فرقة زيدية غالية متطرفة.... تنسب الجارودية إلى رجل لقبه أبو الجارود، واسمه زياد بن المنذر الكوفي، وقيل أنه ثقفى، في أقوال أخرى، توفي سنة ١٦٠هـ...

وهو رجل متعصب منحرف، أطلق عليه محمد الباقر بن علي زين العابدين، لقب سرحوب، وهو شيطان أعمى يسكن البحر... انظر الزيدية للأكوع ٢٣... وسئل عنه جعفر الصادق فقال: لعنه الله، فإنه أعمى القلب، أعمى البصر، وقال عنه محمد بن سنان: أبو الجارود لم يمت حتى شرب المسكر، وتولى الكافرين... انظر الملل والنحل ١/١٦٠، والفهرست ٢٢٦...

ومن أتباعه أبو خالد الواسطي، وفضل الرسان... وأهم أفكار الجارودية: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد نص على علي خليفة من بعده بالوصف والإشارة دون التسمية والتعيين وهو الإمام بعده، والصحابة قصروا حيث لم يتعرفوا الوصف، فكفروا بذلك... انظر مقالات الإسلاميين ٦٦، الملل والنحل ١/١٥٧ ووصفهم الإمام يحيى بن حمزة ت ٧٤٩هـ بقوله: (وهم مختصون من بين سائر فرق الزيدية بالتخطئة للصحابة وتفسيرهم.... واعلم أنه ليس أحد من فرق الزيدية أطول لسانا، ولا أكثر تصريحاً بالسوء في حق الصحابة من هذه الفرقة) الرسالة الوازنة ٣٣.... ولهم أقوال أخرى متعددة لبعض فرقهم وطرقهم...

وهم ثلاث فرق: مطرفية وحسينية ومخترة...

وزيدية اليمن الجارودية اليوم على طريقة المخترة، كما ذكر ذلك القاضي إسماعيل بن علي الأكوع في كتابه صفحة ٩٢ .

علاقة الزيدية في التحريش بين المسلمين

وقد كان الأئمة يضربون القبائل ببعضها، ويدفعون أتباعهم لجرائم السلب والنهب وانتهاك الحرمات، ويأخذون الناس بالظن والتهمة، كل ذلك في سبيل الوصول إلى الحكم، فإذا وصلوا فمن أجل ضمان بقاء الأمر في أيديهم، وهم يكللون فسادهم هذا بأن يستصدروا الأحكام الشرعية، تغل عليهم وتملاً خزائنهم، وتسكت خصومهم وترضي أنصارهم). انظر كتاب ابن الأمير وعصره صفحة ١٩٧، وانظر ما ذكره زياره عن ذلك في نشر العرف ١٣/٢ ...

ذية الزيدية للإمام ابن الأمير الصنعاني - رحمه الله تعالى - ...
تعرض العلامة الكبير الإمام ابن الأمير الصنعاني (ت ١١٨٢ هـ) لتصنوف كثيرة من سوء تعامل الزيدية في عصره معه، بسبب اجتهاده وتمرده على التعصب والأخطاء الكثيرة الموجودة في المذاهب الزيدية، وإعلانه صراحة انحيازه للسنة وأهلها، ونقضه لكثير من مذاهب الزيدية المعاصرين له عقدياً وفقهياً....

قال الإمام الشوكاني في كتابه أدب الطلب ص ٢٧ متحدثاً عن ابن الأمير الصنعاني:
فعاداه أهل عصره وسعوا به إلى الملوك، ولم يتركوا في السعي عليه بما يضره جهداً، وطالت بينه وبينهم المصاولة والمقاولة، ولم يظفروا منه بطائل ولا نقصوه من جاه ولا مال، ورفع الله عليهم وجعل كلمته العليا، ونشر له من المصنفات المطولة والمختصرة ما هو معلوم عند أهل هذه الديار...).

وقال ابن الأمير الصنعاني في قصيدة يخاطب فيها النبي - صلى الله عليه وسلم -:

فإني قد أوديت فيك لنصرتي لسنئك الغراء في البر والبحر
وكم رام أقوام وهموا بسفكهم دمي فأبى الرحمن نيلي بالضر

ديوان ابن الأمير الصنعاني، ص ٢٠٥

وإن صار الاجتهاد مبدءاً معروفاً في المذهب الزيدي، إلا أن من أخذ به، ومال إليه، وحققه في نفسه منهم، لم يسلم من شرور غائلة علماء الزيدية المقلدين وأتباعهم، لأنه يشق عليهم ترك التقليد وخروج المجتهد من مذهبهم، والاشتغال بأحكام الكتاب والسنة النبوية، ولهذا فإنهم يجعلونه هدفاً يفوقون إليه سهامهم، فيرمونه بالنصب وبغض أهل البيت، ليثيروا عليه سخط عامة الناس، ويلفقون عليه تهماً لا أساس لها من الصحة والواقع ليجعلوا منه عبرة للمعتبر، فيرددوا به من عنده الرغبة للعمل بالكتاب وصحيح السنة، فيكف عن ذلك...).

الزيدية للقاضي إسماعيل الأكوخ ٤٢



بدع الزيدية الاعتزالية

أما الزيدية فعندهم بدع اعتزالية، مثل إنكار صفة الرؤية في الدار الآخرة، والقول بخلود مرتكب الكبيرة في النار، وهم أصبحوا معتزلة في سائر العقائد ما عدا مسألة التفضيل، فإن المعتزلة أكثرهم لا يفضلون علياً على أبي بكر وعمر.

وهؤلاء الرافضة عندهم غلو شديد في الجملة في آل البيت، وعندهم أقوال مكفرة، فكيف يتصور بعد هذا أن يوجد من ينادي بالتقارب معهم؟ ومع ذلك وجد من قيادات الإخوان المسلمين من يدعو إلى التقارب مع الشيعة، والأستاذ حسن البنا كان عضواً في لجنة التقريب بين السنة والشيعة،

وفي بعض الكتب تصور مع أعضاء لجنة التقريب بين السنة والشيعة، والتقريب هذا كله مبناه على أننا ننظر إلى ما نحن متفقون عليه وهذا يؤكد لنا منهجهم الموجود في التعامل، وهم يتعاملون مع جماعات كثيرة جداً من أهل البدع في مثل هذه المسائل، التبليغ توصل لأصول الدعوة بقولها: يجب ألا يخوض الناس في أمراض الأمة، ولا في الشرك ولا في البدع، ومن صنع ذلك فهو خارج عن خط الجماعة، ولا شك أن كثيراً منهم لا يظهر الموافقة على هذه المسألة، وبالنظر إلى أصل أئمة الجماعة يعرف سبب ذلك، فقد كانوا أناساً صوفيين أو أحد الجماعات الصوفية.

فجماعات كثيرة من الجماعات الصدامية لا ترى غضاظة في اجتماع أهل السنة وأهل البدع في سبيل إزالة الحكم العلماني، مع أن السكوت على البدع الشركية يؤدي إلى خلل عظيم جداً، هذا الكلام يطبق عملياً في جماعات



استدلال الزيدية بضعاف الروايات

يصر أكثر الهادوية على الأخذ برواياتهم المنسوبة لآل البيت كما يزعمون، وهي روايات فيها الكثير من الضعيف وغير الثابت...

ويرفض كثير منهم أخذ روايات الكتب الحديثية المعتمدة، كالبخاري ومسلم، والسنن والمسانيد وغيرها، ويعتبرون خير الروايات التي يؤخذ بها للأحكام والعبادات والعقائد هي الروايات التي فيها عن أبي عن جدي عن جده عن جده رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، أو ما يماثلها من مرويات آل البيت كما يزعمون، وكثير منهم غير موثق، وأكثر مروياتهم مرسل ومعضل، وبعضها موقوف أو مقطوع...

أما كتاب مسند زيد بن علي الذي يعتمدون عليه كأصح المراجع، فلا يصح الأخذ منه فراويه رجل ضعيف لا يؤخذ الحديث منه بدون متابع أو شاهد، كما بين ذلك العلامة المحدث الألباني -رحمه الله-...

قال الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى مبينا رفضه للروايات المسندة والصحيحة عن أئمة الحديث وتعصبه لمرويات ما يسمونه آل البيت:

إذا شئت أن تختار لنفسك مذهبا	ينجيك يوم الحشر من لهب النار
فدع عنك قول الشافعي ومالك	وحنبل والمروي عن كعب أخبار
وخذ من أناس قولهم ورواتهم	روى جدهم عن جبرئيل عن الباري

وقال العلامة الزيدي الهادي أحمد بن سعد الدين المسوري ت ١٠٧٩ (إن كل ما في الأمهات الست لا يحتاج به وإنه كذب) انظر الرسالة المنقذة من الغواية في طريق الرواية... والأمهات الست هي أعظم كتب الحديث: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه...

وقال الإمام عبد الله بن حمزة ت ٦١٤هـ:

وأبي أبي فهو النبي الهادي	كم بين قولتي عن أبي عن جده
ما ذلك الإسناد من إسنادي	وفتي يقول: حكى لنا أسيافنا
في مقتضى الإصدار والإيراد	ما أحسن النظر البليغ لمنصف
يغنيك دانيه عن الأبعاد	خذا مادنا ودع البعيد لشأنه

القول المعقول والمنقول في إيقاظ أهل التكاسل والغفول...

وعند ما ملك الإمام العلامة محمد بن إبراهيم الوزير زمام الاجتهاد، وخلع عنه ربقة التقليد للمذهب الزيدي وبدأ يهاجم تعصب أتباعه وأخطائهم وانحرافاتهم، أرسل له أخوه الهادي بن إبراهيم الوزير قصيدة يحاول فيها إثناءه وإعادته لذلك المذهب المتعصب، ويبين له أن طرق الرواية عن آل البيت في المذهب الهادي أفضل من روايات الحديث المعتمدة، فكان مما قاله:

مالي أراك وأنت صفوة سادة × × × طابت شمائلهم لطيب المحتد
تمتاز عنهم في مأخذ علمهم × × × وهم الذين علومهم تروي الصدي
أخذوا مباني علمهم وأصوله × × × عن أهلهم من سيد عن سيد!!!
سند عن الهادي وعن آبائه × × × لا عن كلام مسدد بن مسرهد!!!
سند عن الآباء والأجداد في × × × أحكامهم وفنونهم والمفرد!!!

انظر الجواب الناطق بالحق اليقين الشافي لصدور المتقين...

ومسدد بن مسرهد الذي يسخر الهادي بن إبراهيم من اسمه ووجوده في الروايات من أئمة النقل، روى له البخاري في صحيحه، وقال عنه الذهبي: الإمام الحافظ الحجة....



ولاء كثير من الزيدية للإثني عشرية

قال القاضي إسماعيل بن علي الأكوع: (ولهذا فإن أتباع هذه المذاهب -السنية الأربعة- يلحقون المذهب الزيدي الهادي بمذهب الإمامية الجعفرية، لموافقته له في التشيع، وتقديس الأئمة، وتعظيم قبورهم، وجعلها مزاراً لأتباعهم، ومخالفة بعض علمائه المقلدين ما ورد من أحاديث في الصحاح والسنن وتشكيكهم في صحتها ومحاربة أهل السنة، وذلك لما بين المذهبين من وشائج القربى في كثير من المسائل الأصولية والفروعية...

فالإمام الهادي يحيى بن الحسين قد تأثر عقائدياً بجده القاسم بن إبراهيم الرسي، الذي ولد ونشأ ودعا إلى نفسه بالإمامة من الكوفة منبت الشيعة ومهداها الأول)... إلى أن قال: (ولذلك فلا غرابة ولا استنكار إذا أخذ زيدية اليمـن يفتحون صدورهم لمن يـفـد عليهم من الشيعة الإمامية، ويرحبون بهم، وينزلونه منزلاً كريماً، كما حكى ذلك العلامة المقبلي بقوله: (ثم رأيناهم إذا وفد إمامي على هذه الدولة المباركة في اليمـن الآن هشوا إليه وأجهشوا، وعشعشوا، وانتعشوا،

قائلاً لمحمد بن إبراهيم جحاف: أراكم يـفـد على هذه الدولة المباركة الرجل من الإمامية، فكأنما وفد عليكم ملك، مع أن أصولهم - أي الإمامية - البراءة منكم، ومن سائر الفرق الإسلامية المنكرين للنص على أئمتهم (الإثني عشر)..... م أضاف المقبلي مخاطباً الرجل المذكور: وإذا جاءكم الرجل من أهل المذاهب الأربعة، فكأنما رأيتم شيطاناً، مع أن من أصولهم وأمـهات المسائل عندهم أن لا يكفر أحد من أهل القبلة، فأخبرني ما هذا؟ فما وجد من الجواب إلا أن قال: الإمامية لم يشغلوا بنا ولا بأذيتنا، وهؤلاء يرموننا بالابتداع...

فقلت له: أيهما أعظم: الرمي بالبدعة مع الشهادة لكم بالإسلام، أم الرمي بالكفر واستحلال دماءكم وسبي نسائكم وأبنائكم واغتنام أموالكم؟ فألجم)).
انظر العلم الشامخ ص ١٠٨، والزيدية نشأتها ومعتقداتها ص ٥٥



الفرق بين السنة والزيدية تفصيلاً

- يميلون إلى الاعتزال فيما يتعلق بذات الله، والاختيار في الأعمال، ومرتكب الكبيرة يعتبرونه في منزلة بين المنزلتين كما تقول المعتزلة.
- يرفضون التصوف رفضاً قاطعاً.
- يخالفون الشيعة في زواج المتعة ويستنكرونه.
- يتفقون مع الشيعة في زكاة الخمس وفي جواز التقية إذا لزم الأمر.
- هم متفقون مع أهل السنة بشكل كامل في العبادات والفرائض سوى اختلافات قليلة في الفروع مثل:

- قولهم ((حي على خير العمل)) في الأذان على الطريقة الشيعية.
- صلاة الجنازة لديهم خمس تكبيرات.
- يرسلون أيديهم في الصلاة.
- صلاة العيد تصح فرادى وجماعة.
- يعدون صلاة التروايح جماعة بدعة.
- يرفضون الصلاة خلف الفاجر.
- فروض الوضوء عشرة بدلاً من أربعة عند أهل السنة.

- باب الاجتهاد مفتوح لكل من يريد الاجتهاد، ومن عجز عن ذلك قلّد، وتقليد أهل البيت أولى من تقليد غيرهم.
- يقولون بوجوب الخروج على الإمام الظالم الجائر ولا تجب طاعته.
- لا يقولون بعصمة الأئمة عن الخطأ، كما لا يغالون في رفع أئمتهم على غرار ما تفعله معظم فرق الشيعة الأخرى.
- لكن بعض المنتسبين للزيدية قرروا العصمة لأربعة فقط من أهل البيت هم علي وفاطمة والحسن والحسين - رضي الله عنهم جميعاً -.
- لا يوجد عندهم مهدي منتظر.
- يستنكرون نظرية البداء التي قال بها المختار الثقفي، حيث إن الزيدية تقرر أن علم الله

أزلي قديم غير متغير وكل شيء مكتوب في اللوح المحفوظ.

- قالوا بوجوب الإيمان بالقضاء والقدر مع اعتبار الإنسان حراً مختاراً في طاعة الله أو عصيانه، ففصلوا بذلك بين الإرادة وبين المحبة أو الرضا وهو رأي أهل البيت من الأئمة.
- مصادر الاستدلال عندهم كتاب الله، ثم سنة رسول الله، ثم القياس، ومنه الاستحسان، والمصالح المرسلة، ثم يجيء بعد ذلك العقل، فما يقر العقل صحته وحسنه يكون مطلوباً وما يقر قبحه يكون منهيّاً عنه.
- وقد ظهر من بينهم علماء فطاحل أصبحوا من أهل السنة، سلفيو المنهج والعقيدة أمثال: ابن الوزير وابن الأمير الشوكاني.

الجزور الفكرية والعقائدية:

- يتمسكون بالعديد من القضايا التي يتمسك بها الشيعة كأحقية أهل البيت في الخلافة، وتفضيل الأحاديث الواردة عنهم على غيرها، وتقليدهم، وزكاة الخمس، فالملاحم الشيعية واضحة في مذهبهم على الرغم من اعتدالهم عن بقية فرق الشيعة.
- تأثر الزيدية بالمعتزلة فانعكست اعتزالية واصل بن عطاء عليهم وظهر هذا جلياً في تقديرهم للعقل، وإعطائه أهمية كبرى في الاستدلال، إذ يجعلون له نصيباً وافراً في فهم العقائد وفي تطبيق أحكام الشريعة وفي الحكم بحسن الأشياء وقبحها، فضلاً عن تحليلاتهم للجبر، والاختيار، ومرتكب الكبيرة، والخلود في النار.
- أخذ أبو حنيفة عن زيد، كما أن حفيداً لزيد وهو أحمد بن عيسى بن زيد قد أخذ عن تلاميذ أبي حنيفة في العراق، وقد تلاقي المذهبان الحنفي السني والزيد الشيعي في العراق أولاً، وفي بلاد ما وراء النهر ثانياً مما جعل التأثير والتأثير متبادلاً بين الطرفين.
- الانتشار ومواقع النفوذ:
- قامت دولة للزيدية أسسها الحسن بن زيد سنة ٢٥٠هـ في أرض الديلم وطبرستان.
- كما أن المهادي إلى الحق أقام دولة ثانية لها في اليمن في القرن الثالث الهجري.
- انتشرت الزيدية في سواحل بلاد الخزر وبلاد الديلم وطبرستان وجيلان شرقاً، وامتدت إلى الحجاز ومصر غرباً وتركزت في أرض اليمن.
- ويتضح مما سبق:

أن الزيدية إحدى فرق الشيعة، ولصلاتهم القديمة بالمعتزلة تأثروا بكثير من أفكارهم ومعتقداتهم إلا أن المذهب الزيدي في الفروع لا يخرج عن إطار مدارس الفقه الإسلامي ومذاهبه، ومواطن الاختلاف بين الزيدية والسنة في مسائل الفروع لا تكاد تذكر

أعداد كتب التفسير لدى الزيدية

وإذا نحن ذهبنا نفتش عن تفاسير الزيدية فى المكتبات التى تحت أبصارنا وفى متناول أيدينا، فإننا لا نكان نظفر منها إلا بتفسير الشوكانى المسمى (فتح القدير) وهو تفسير متناول للقرآن كله، وجامع بين الرواية والدراية، وتفسير آخر فى شرح آيات الأحكام اسمه (الثمرات اليائعة) لشمس الدين يوسف بن أحمد - من علماء القرن التاسع الهجرى - هذا هو كل ما عثرنا عليه للزيدية من كتب فى التفسير.

ولكن هل هذا هو كل ما أنتجته هذه الطائفة؟ أو أن هناك كتباً أخرى أُلِّفت فى التفسير ثم دُرست؟ أو أُلِّفت وبقيت إلى اليوم غير أنه لم يُكتب لها الذيوع والانتشار، ولذا لم تصل إلى أيدينا؟

الحق أنى وجهت هذا السؤال إلى نفسى، فرجحت أن تكون هناك كتب كثيرة فى التفسير لهذه الطائفة، منها ما دُرِس، ومنها ما بقى إلى اليوم مطموراً فى بعض المكاتب الخاصة، إذ ليس من المعقول أن لا يكون لطائفة إسلامية قامت من قديم الزمان، وبقيت محتفظة بتعاليمها ومقوماتها إلى اليوم إلا هذا الأثر الضئيل فى التفسير.

رجحت هذا الرأى، فذهبت أفتش وأبحث فى بعض الكتب التى لها عناية بهذا الشأن، علّى أعرثر على أسماء لبعض كتب فى التفسير لبعض من علماء الزيدية ... وأخيراً وجدت فى الفهرست لابن النديم: أن مقاتل ابن سليمان - وعدّه من الزيدية - له من الكتب، كتاب التفسير الكبير، وكتاب نواذر التفسير.

ووجدت فى الفهرست أيضاً: أن أبا جعفر محمد بن منصور المراتى الزيدى، له كتابان فى التفسير، أحدهما، كتاب التفسير الكبير، والآخر: كتاب التفسير الصغير. وقرأت مقدمة شرح الأزهار من كتب الزيدية فى الفقه، وهى مقدمة تشتمل على تراجم الرجال المذكورة فى شرح الأزهار لأحمد بن عبد الله الجندارى، فخرجت منها بما يأتى:

- ١- تفسير غريب القرآن للإمام زيد بن عليّ، جمعه بإسناده محمد ابن منصور بن يزيد الكوفي، أحد أئمة الزيدية، المتوفى سنة نيف وتسعين ومائتين.
- ٢- تفسير إسماعيل بن عليّ البُستي الزيدى، المتوفى فى حدود العشرين وأربعمائة، قال: وهو فى مجلد واحد.
- ٣- التهذيب، لمحسن بن محمد بن كرامة المعتزلى ثم الزيدى، المقتول سنة ٤٩٤هـ (أربع وتسعين وأربعمائة). قال: وهذا التفسير مشهور، ويمتاز من بين التفاسير بالترتيب الأنيق، فإنه يورد الآية كاملة، ثم يقول: القراءة ويذكرها، ثم يقول: الإعراب ويذكره، ثم يقول: النظم ويذكره، ثم يقول: المعنى ويذكره، ويذكر أقوالاً متعددة، وينسب كل قول إلى قائله من المفسرين، ثم يقول: النزول ويذكر سببه، ثم يقول: الأحكام ويستنبط أحكاماً كثيرة من الآية ٤- تفسير عطية بن محمد النجوانى الزيدى، المتوفى سنة ٦٦٥هـ (خمس وستين وستمائة). قال: وقد قيل إنه تفسير جليل، جمع فيه صاحبه علوم الزيدية.
- ٥- التيسير فى التفسير، للحسن بن محمد النحوى الزيدى الصنعانى، المتوفى سنة ٧٩١هـ (إحدى وتسعين وسبعمائة).

هذا هو كل ما قرأت عنه فى كتب الزيدية فى التفسير، لكن هل بقيت هذه الكتب إلى اليوم؟ أو درّست بتقادم العهد عليها؟ سألت نفسى هذا السؤال، وحاولت أن أقف على جوابه، وأخيراً انتهزت فرصة وجود الوفد اليمنى فى مصر - وفيه الكثير من علماء الزيدية الظاهرين - فاتصلت بأحد أعضائه البارزين، وهو القاضى محمد بن عبد الله العامرى الزيدى، فسألته عن أهم مؤلفاته الزيدية فى التفسير، وعن الموجود منها إلى اليوم، فأخبرنى بأن للزيدية كتباً كثيرة فى تفسير القرآن الكريم، منها ما بقى، ومنها ما اندثر، وما بقى منها إلى اليوم لا يزال مخطوطاً، وموجوداً فى مكاتبهم، وذكر لى من تلك المخطوطات الموجودة عندهم ما يأتى:

- ١- تفسير ابن الأَظْمَر.. أحد قدماء الزيدية.
- ٢- شرح الخمسمائة آية (تفسير آيات الأحكام) لحسين بن أحمد النجوى، من علماء الزيدية فى القرن الثامن الهجرى.
- ٣- الثمرات اليانعة (تفسير آيات الأحكام) للشيخ شمس الدين يوسف ابن أحمد بن محمد

بن عثمان، من علماء الزيدية فى القرن التاسع الهجرى .

٤- منتهى المرام، شرح آيات الأحكام، لمحمد بن الحسين بن القاسم، من علماء الزيدية فى القرن الحادى عشر الهجرى .

- تفسير القاضى ابن عبد الرحمن المجاهد، أحد علماء الزيدية فى القرن الثالث عشر الهجرى .

قال: وهناك كتب أخرى لا يحضرنى اسمها، ولا اسم مؤلفيها، فسألته عن السر الذى من أجله بقيت هذه الكتب مخطوطة إلى اليوم؟ وأى شىء يحول بينكم وبين طبعتها، حتى تصبح متداولة بين أهل العلم، وعشاق التفسير؟ فأجبنى بأن السر فى هذا أمران: أحدهما: عدم تقدم فن الطباعة عندهم. وثانيهما: أن كل اعتمادهم فى التفسير على كتاب [الكشاف] للزمخشري، نظراً للصلة التى بين الزيدية والمعتزلة، مما جعل أهل العلم ينصرفون عن كل ما عداه من كتب التفسير، ورجا ورجوت معه أن يهيب الله لهذا التراث العلمى فى التفسير من الأسباب ما يجعله متداولاً بين أهل العلم ورجال التفسير.

وبعد ... فما دامت أيدينا لم تصل إلى شىء من كتب التفسير عند الزيدية سوى كتاب (فتح القدير) للشوكانى، و (الثمرات اليانعة) لشمس الدين يوسف بن أحمد، فإنى سأقتصر على هذين الكتابين فى دراستى وبحثى، وسأبدأ بتفسير الشوكانى، وإن كان لا يمثل لنا تفسير الزيدية تمثيلاً وافياً شافياً، وأرجىء الكلام عن (الثمرات اليانعة) إلى أن أعرض للكلام عن تفاسير الفقهاء إن شاء الله



هل الشوكاني زيدي وما هي المآخذ ؟

ومؤلف هذا التفسير هو العلامة محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني، وُلِدَ في سنة ١١٧٣هـ (ثلاث وسبعين ومائة بعد الألف من الهجرة النبوية) ، في بلدة هجرة شوكان. ونشأ - رحمه الله تعالى - بصنعاء، وتربى في حجر أبيه على العفاف والطهارة، وأخذ في طلب العلم والسماع من العلماء الأعلام، وجَدَّ في طلب العلم، واشتغل كثيراً بمطالعة كتب التاريخ ومجاميع الأدب، وسار على هذه الطريقة ما بين مطالعة وحفظ، وما بين سماع وتلق، إلى أن صار إماماً يُعوَّل عليه، ورأساً يُرحل إليه (فريداً في عصره، ونادراً لدهره، وقُدوة لغيره، بحراً في العلم لا يُجارى، ومفسراً للقرآن لا يُبارى، ومُحدِّثاً لا يشق له غبار، ومجتهداً لا يثبت أحد معه في مضمار).

ولقد خَلَفَ رحمه الله كتباً في العلم نافعة وكثيرة، أهمها: كتاب (فتح القدير) في التفسير، وهو الكتاب الذي نحن بصدد الكلام عنه، وكتاب (نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار) في الحديث، وكتاب (إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والميعاد والنبوات). رد به على موسى ابن ميمون الأندلسي اليهودي، وغير هذا كثير من مؤلفاته.

تفقه رحمه الله على مذهب الزيدية، وبرع فيه، وألَّفَ وأفتى. ثم خلع ريقه التقليد، وتحلَّى بمنصب الاجتهاد، وألَّفَ رسالة سماها (القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد)، تحامل عليه من أجلها جماعة من العلماء، وأرسل إليه أهل جهته سهام اللوم والمقت، ونارت من أجل ذلك فتنة في صنعاء اليمن بين مَنْ هو مُقلِّد ومن هو مجتهد.

وعقيدة الشوكاني عقيدة السلف، من حمل صفات الله تعالى الواردة في القرآن والسنة على ظاهرها من غير تأويل ولا تحريف، وقد ألَّفَ في ذلك رسالة (التحفة بمذهب السلف). هذا وقد توفي الشوكاني رحمه الله سنة ١٢٥٠هـ (خمسون بعد المائتين والألف من الهجرة النبوية) ، فرحمه الله وأرضاه ين التفسير بالدراية، والتفسير بالرواية، فأجاد في باب الدراية، وتوسَّع في باب الرواية، وقد ذكر مؤلفه في مقدمته أنه شرع فيه في شهر ربيع

الآخر من شهور سنة ثلاث وعشرين بعد المائتين والألف من الهجرة النبوية، وفرغ منه في شهر رجب سنة تسع وعشرين بعد المائتين والألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل السلام وأزكى التحية. كما ذكر أنه اعتمد في تفسيره هذا على أبي جعفر النحاس، وابن عطية الدمشقي، وابن عطية الأندلسي، والقرطبي، والزمخشري، وغيرهم



طريقة تفسير الشوكاني

وطريقة الشوكاني التي سلكها في تفسيره يكفيها في بيانها عبارته التي ذكرها في مقدمة هذا التفسير مبيناً بها منهجه فيه.

قال رحمه الله: (ووطنت النفس على سلوك طريقة هي بالقبول عند الفحول حقيقة، وها أنا أوضح لك منارها، وأبين لك إيرادها وإصدارها، فأقول: إن غالب المفسرين تفرّقوا فريقين، وسلكوا طريقين، الفريق الأول: اقتصروا في تفاسيرهم على مجرد الرواية، وقفنوا برفع هذه الراية، والفريق الآخر: جردوا أنظارهم إلى ما تقتضيه اللغة العربية، وما تفيده العلوم الآلية، ولم يرفعوا إلى الرواية رأساً، وإن جاءوا به لم يصحوا لها أساساً، وكلا الفريقين قد أصاب، وأطال وأطاب، وإن رفع عماد بيت تصنيفه على بعض الأطناب، وترك منها ما لا يتم بدونه كمال الانتصاب).

ثم قال بعد أن دلل على قوله هذا:

وبهذا يُعرف أنه لا بد من الجمع بين الأمرين، وعدم الاقتصار على مسلك أحد الفريقين، وهذا هو المقصد الذي وُطنت نفسى عليه، والمسلك الذي عزمته على سلوكه إن شاء الله، مع تعرضي للترجيح بين التفاسير المتعارضة مهما أمكن واتضح لي وجهه، وأخذت من بيان المعنى العربى والإعرابى والبيانى بأوفر نصيب، والحرص على إيراد ما ثبت من التفسير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو الصحابة، أو التابعين، أو تابعيهم، أو الأئمة المعتمدين، وقد أذكر ما في إسناده ضعف، إما لأن في المقام ما يقويه، أو لموافقته للمعنى العربى. وقد أذكر الحديث معزواً إلى راويه من غير بيان حال الإسناد، لأنى أجده في الأصول التي نقلت عنها كذلك، كما يقع في تفسير ابن جرير والقرطبي وابن كثير والسيوطي، وغيرهم، ويبعد كل البعد أن يعلموا في الحديث ضعفاً ولا يبينوه، ولا ينبغي أن يقال فيما أطلقوه: إنهم قد علموا ثبوته، فإن من الجائز أن ينقلوه من دون كشف عن حال الإسناد، بل هذا هو الذى يغلب به الظن، لأنهم لو كشفوا عنه فثبت عندهم صحته لم يتركوا بيان ذلك، كما يقع منهم كثيراً التصريح بالصحة أو الحسن، فمن وجد الأصول التي يروون عنها، ويعزون ما في تفاسيرهم إليها. فليُنظر إلى أسانيدنا موقفاً إن شاء الله.

واعلم أن تفسير السيوطي المسمى بالدر المنثور، قد اشتمل على غالب ما في تفاسير السلف من التفاسير المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وتفسير الصحابة ومن بعدهم،

وما فاتة إلا القليل النادر. وقد اشتمل هذا التفسير على جميع ما تدعو إليه الحاجة منه مما يتعلق بالتفسير، مع اختصار لما تكرر لفظاً واتحد معنى بقول: ومثله ونحوه، وضممت إلى ذلك فوائد لم يشتمل عليها، وجدتها في غيره من تفاسير علماء الرواية، أو من الفوائد التي لاحت لي، من تصحيح، أو تحسين، أو تضعيف، أو تعقيب، أو جمع، أو ترجيح ... فهذا التفسير وإن كبر حجمه فقد كثر علمه، وتوفر من التحقيق قسمه، وأصاب غرض الحق سهمه، واشتمل على ما في كتب التفاسير من بدائع الفوائد، مع زوائد فرائد، وقواعد شرائد، ثم أرجع إلى تفاسير المعتمدين على الدراية، ثم انظر في هذا التفسير بعد النظرين، فعند ذلك يسفر الصبح لندى عينين، ويتبين لك أن هذا الكتاب هو اللُّباب، وعجب العُجاب، وذخيرة الطلاب، ونهاية مأرب أولى الألباب ...

غير أني أخذ عليه - كرجل من أهل الحديث - أنه يذكر كثيراً من الروايات الموضوعة، أو الضعيفة، ويمر عليها بدون أن ينبه عليها.

فمثلاً نجده عند تفسيره لقوله تعالى في الآية ٥٥ من سورة المائدة:

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ ... الآية، وقوله في الآية ٦٧ منها: ﴿يَا أَيُّهَا الرِّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ ... الآية، يذكر من الروايات ما هو موضوع على ألسن الشيعة، ولا ينبه على أنها موضوعة، مع أنه يقرر عدم صلاحية مثل هذه الروايات للاستدلال على إمامة عليّ، ففي الآية الأولى يقول: ﴿... وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ جملة حالية من فاعل للفاعل اللذين قبله، والمراد بالركوع: الخشوع والخضوع، أي يقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، وهم خاشعون لا يتكبرون. وقيل: هو حال من فاعل الزكاة، والمراد بالركوع هو المعنى المذكور، أي يضعون الزكاة في مواضعها غير متكبرين على الفقراء، ولا مترفعين عليهم، وقيل: المراد بالركوع على المعنى الثاني: ركوع الصلاة، ويدفعه عدم جواز إخراج الزكاة في تلك الحال.

ثم نراه يذكر في ضمن ما يذكر من الروايات عن ابن عباس أنه قال: تصدق على بخاتم وهو راع، فقال النبي صلى الله عليه وسلم للسائل: (مَنْ أعطاك هذا الخاتم)؟ قال: ذلك الراكع، فأنزل الله فيه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾... الآية، ثم يمر على هذه الرواية الموضوعة باتفاق أهل العلم ولا ينبه على ما فيها.

وفى الآية الثانية نجده يروى عن أبي سعيد الخدري أنه قال: نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم (غدير خم)، في على بن أبي طالب رضي الله عنه، ويروى عن ابن مسعود أنه قال: (كنا نقرأ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يا أيها الرسول بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ أَنْ عَلِيًّا مَوْلَى الْمُؤْمِنِينَ، وإن لم تفعل فما بلَّغت رسالته، والله يعصمك من الناس) - ثم يمر على هاتين الروایتين أيضاً بدون أن يتعقبهما بشيء أصلاً .



موقف الزيدية من الصحابة

مجموعة من أقوال علماء الزيدية تحكي الموقف العام لأئمة الزيدية من الشيخين ، وفي بعضها حكاية لإجماعهم على عدم البراءة منهما :

(قال المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني) : لو قيل لواحد ممن يدعي بزعمه كفراً أو فسقاً في حقهم أرني نصاً من جهة الأئمة صريحاً أنه يتبرئ فيه من الشيخين لم يمكنه ذلك. (المعراج. مخطوط).

- قال الإمام عبد الله بن حمزة: (الظاهر المعلوم من ذريته الأئمة الطاهرين، والأئمة العلماء إلى يومنا هذا، عدم السب والبراءة، لا نجد أحداً يحكي عنهم حكاية صحيحة لسب ولا براءة، بل وكلوا أمرهم إلى رب العالمين). (العقد الثمين: حكم المتقدمين على أمير المؤمنين عند الزيدية).

وقال: (ولا يمكن أحداً أن يصحح دعواه على أحد من سلفنا الصالح أنهم نالوا من المشايخ أو سبوه بل يعتقدون فيهم أنهم خير الخلق بعد محمد وعلي وفاطمة). (الترجمان لابن المظفر. مخطوط)

وقال : (وهم (يعني الزيدية) لا يسبون الصحابة ولا يفسقونهم وإنما يخطئونهم في ترك الاستدلال والإخلال بالنظر في النصوص الموجبة إمامة علي عليه السلام ويعيبون عليهم، ويعيبون أفعالهم من دون كلام قبيح، ولا يمكن أحد أن يدعي على أحد من أئمة الهدى دعوى صحيحة بأنه سب أو آذى، وهذا منهج علي عليه السلام فإنه كان في خطبته وأثناء محاوراته يشكو من القوم تقدمهم وأنه أولى بالأمر منهم). (المجموع المنصوري: الرسالة النافعة (مبادئ الزيدية)).

قال الإمام يحيى بن حمزة : إن أحداً من الأئمة وأكابر العترة لم ينقل عنه إكفار ولا تفسيق كما شرحناه أولاً ونقلناه. (التحقيق في الإكفار والتفسيق. مخطوط)

(قال الإمام عز الدين بن الحسن): (أما أكثر أئمتنا وعلمائنا فالظاهر عنهم القول بعدم

التفسير. يعني لمن نفي إمامة الإمام. ولهذا نُقل عنهم حسن الثناء على المشايخ المتقدمين على أمير المؤمنين علي عليه السلام، والترضية عنهم والتعظيم العظيم لهم) (حوار في الإمامة. تحت الطبع).

(وقال الديلمي) : (اعلم أن مذهب سادات الزيدية من العترة الزكية بل مذهب جميع الطهرة من الذرية وأتباعهم وأشياعهم دون من تسمى باسمهم وليس منهم التوقف في أمر الشيخين بل بعضهم يرون موالاتهما ويخطئون من تبرأ منهما ، ويظهرون محبتها وفضلهما) . (قواعد عقائد آل محمد . مخطوط ٢٩٠)

(وقال العلامة يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد) : (إن أئمة أهل البيت كافة بين متوقف ومرض لا يرى أحد منهم السب للصحابة أصلاً يعرف ذلك مَنْ عرف)

قال الامام الهادي في رسالته الى اهل صنعاء :
(وإني أستغفر الله لأمهات المؤمنين اللواتي خرجن من الدنيا وهن من الدين على يقين، وأجعل لعنة الله على من تناولهن بما لا يستحقن من ساير الناس أجمعين) .
وبالنسبة لام المؤمنين عائشة رحمها الله فالاشكال في امرها كان لاجل خروجها على امير المؤمنين، وثبتت توبتها عند الزيدية كما سبق

قال الامام المنصور :
(وأما عائشة: فكانت تبكي حتى تبل خمارها، وتقول: وددت أن لي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عشرة، كلهم مثل الحرث بن هشام، وأنهم ماتوا واحداً بعد واحد، وأني لم أخرج على علي بن أبي طالب) .

اما حكم من حارب امير المؤمنين عليه السلام :
فلا خلاف بين ائمة الزيدية في فسق وهلاك كل من حاربه الا من ثبتت توبته من ذلك
وقد ثبت عند اغلبهم توبة طلحة و الزبير و ام المؤمنين رضى الله عنهم

قال الامام المنصور بالله عبد الله بن حمزة :

(قد ذكرت توبة قوم فأخرجناهم عن حكمهم لأن الله تعالى يقبل توبة التائبين كالزبير، وطلحة، وعائشة، فإن توبتهم قد نقلت).
أما الزبير: فإنه لما ذكّرهُ علي عليه السلام قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ((لتقاتلنّ علياً وأنت له ظالم)) ترك القتال..

ولما استأذن ابن جرموز قاتل الزبير علي عليه السلام وألقى السيف بين يديه، اغرورقت عينا علي عليه السلام بالدموع وقال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((بشروا قاتل ابن صفية بالنار))، أما إنك قتلته تائباً مؤمناً طال والله ما كشف به الكرب عن وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني السيف، وهذا تصريح بتوبته.

وكذلك الحديث في طلحة: إنه لما صُرعَ مرّ به رجل من أصحاب علي عليه السلام فقال (طلحة): أَمِنْ أصحابنا؟ أم من أصحاب أمير المؤمنين؟ فقال: بل من أصحاب أمير المؤمنين، فقال: ابسط يدك لأبايعك لأمر المؤمنين فألقى الله على بيعته، أما والله ما كفتنا آية من كتاب الله وهي قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ الأنفال: ٢٥ .

فوالله لقد أصابت الذين ظلموا منّا خاصة، وهذه توبة ظاهرة.
وأما عائشة: فكانت تبكي حتى تبل خمارها، وتقول: وددت أن لي من رسول الله صلى الله



موقف الزيدية من الرافضة

إن المتأمل في كتب ومصنفات أئمة الزيدية يجد تحذيرهم الشديد من الرافضة الامامية الاثني عشرية مما يعني أنهم بريئون مما ينسب اليهم اليوم من حب الرافضة والتقارب معهم تحت مسمى (مذهب آل البيت عليهم السلام) وفي هذه السطور نقف مع بعض أقوالهم لتكون حجة بين أيدي أتباعهم وليتعض بها من خدع من قبل الرافضة ممن ينتسب الى الزيدية وهو على خلاف ذلك !! قال أقوالهم:

١- الامام زيد بن علي بن الحسين رضي الله عنه وعن سائر آل البيت المطهرين وهو الذي تنتسب اليه الزيدية حيث يقول عندما طلب منه التبرؤ من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فأبى ذلك فقالوا له اذن نرفضك قال : اذهبوا فأنتم الرافضة . يقول : اللهم اجعل لعنتك ولعنة آبائي وأجدادي ولعنتي على هؤلاء القوم الذين رفضوني وخرجوا من بيعتي كما رفض أهل حروراء علي بن أبي طالب حتى حاربوه . المرجع (رسائل العدل والتوحيد ٧٦/٣) .

٢- القاسم بن ابراهيم اذ يقول وهو يرد على الرافضة في مسألة الوصية والأوصياء : وما قالت به الرافضة من هذا فقد تعلم أن كثيرا منها لم يقصد فيه لما قصد أو يعتقد من الشرك بالله في قوله به ما أعتقد الا وان كل ما قالوا به في الله أشرك الشرك فنعوذ بالله من الشرك في ربوبيته والجهل بما تفرد به من وحدانيته _ الى أن قال : وما قالت به الرافضة من الأوصياء من هذه مقاله فهو قول فرقة كافرة من الهند يقال لهم البرهميه الخ (رسائل الامام القاسم بن ابراهيم الرسي ص ٩٤) .

٣- الامام الهادي يحيى بن الحسين فقد نكل بهم شر تنكيل وصب عليهم الشتائم والذم والويل وهو أكثر من حذر منهم في نظري وصرح بكفرهم وظلالهم أكثر من غيره ومن ذلك قوله : ولا أعلم أحدا خالف ماروي وقيل به من ذلك غير هذا الحزب حزب الشيطان الخاسر الهالك عند الله الجائر المحل للشهوات والمتبع للذات المبيح للمحرمات والآمر بالفاحشات الواصف للعبد الذليل بصفة الواحد الجليل _ الى أن قال : حزب الامامية الرافضة للحق

والمحققين . وقال فيهم : وهذا الحزب الضال مما لا يلتفت إليه من المقال لما هم عليه من الكفر والايغال والقول بالكذب والفسوق والمحال فهم على الله ورسوله في كل أمر كاذبون ولهما في أفعالهما مخالفون وقد جاهر وهما بالعصيان وتمردوا عليهما بالبغي والطغيان وأظهروا المنكر والفجور وأباحوا علانية الفواحش والشرور وناصروا الآمرين بالحسنات المنكرين للمنكر والشرارات الأئمة الهادين من أهل بيت الرسول المطهرين وهتكوا الحرمات وأماطوا الصالحات، وحرصوا على إماتة الحق وإظهار البغي والفسق وضادوا الكتاب، وجانبوا الصواب، وأباحوا الفروج، وولدوا الكذب والهروج، وفيهم ما حدثني أبي وعماي محمد والحسن عن أبيهم القاسم بن إبراهيم صلوات الله عليهم أجمعين عن أبيه عن جده عن إبراهيم بن الحسن عن أبيه عن جده الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبيهم علي بن أبي طالب عليهم وعليه السلام عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : ((يا علي يكون في آخر الزمان قوم لهم نبز يعرفون به يقال لهم الرافضة، فإن أدركتهم فاقتلهم قتلهم الله فإنهم مشركون)) المرجع (الأحكام في الحلال والحرام للهادي ١ / ٤٤٥ - ٤٥٥) .

٤- المنصور بالله عبد الله بن حمزه وهو من أكثر من رد عليهم وبين شبهاتهم ودمغ باطلهم ومن ذلك قوله وهو يرد عليهم في قولهم بتحريف القرآن : (فإنهم رويوا عن أهل البيت - عليهم السلام - الذين ادعوا أنهم أئمة سابقون، وأهل البيت - عليهم السلام - لذلك نافون، كما قد منا أشياء تدل على التشبيه الذي نزههم الله عنه، وأشياء تدل على أنهم فسروا كتاب الله بما لا يوافق تحقيقه اللسان العربي، ولا بمجازه، ومثل ذلك لا يعجز العادلين عن الله، والمحرفين لكتابه، وإلى (مثل ذلك) ذهبت الباطنية الملاحدة وكفّرها بذلك جميع الزيدية وكافة الأمة) وقال عنهم في مسألة الرجعة : وأما ما ذهبوا إليه من الرجعة فمما لا دليل عليه ولا يجوز لمسلم اعتقاده، ولا يجدون عليه دليلاً يوصل إلى العلم وأما الدليل على بطلانه فلأن المعلوم من دين النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - أن من مات فميعاده يوم البعث ولا حياة قبله إلا ما وردت به الآثار في عذاب القبر، فحكم ذلك حكم الآخرة، فإن المعلوم ضرورة من دين النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - خلاف ما ذهب إليه القوم في هذه

المسألة فتلحق بالكفریات ویبعد أن یكون خلافاً بین أهل الإسلام . المرجع (العقد الثمین ص ۱۸۰ و ۳۱۱)

۵- الامام یحي بن حمزه حیث یقول عنهم : (اعلم أن الناس مختلفون فی حکم من خالف هذه النصوص على مذاهب خمسة أولها: من قال: إن قصد الرسول - صلى الله علیه وسلم - معلوم بالضرورة فالمخالف فیها یکفر هذا رأي الإمامیة والروافض). (الرساله الوزعه بشرح العلامة الوادعی ص ۹۰- ۱۰۳).

۶- العلامة مجدالدین المؤیدی حیث یقول عنهم : (فإن الأمة أجمعت على أن الرافضة هم الفرقة الناکثة على الإمام زید بن علی)، وقال: (واقترنت هذه الفرقة بسلفها المارقة الحرورية..) المرجع التحف ص ۶۸).

هذه مقتطفات من كلام أئمة الزیدیه وتحذیرهم من الرافضه وتتبع ذلك يطول بنا لكن حسبنا ما ذکر وفيه عبرة لمن اعتبر!! ولزید من الفائده راجع هذه الكتب التالیه : الرد على الإمامیة، والرد على من زعم أن القراء أن ذهب بعضه، للإمام الهادي . و(الرد على الرافضة)، للإمام المرتضى محمد بن الهادي. و(روضة المشتاق فیما بین الزیدیه والاثني عشریه من الافتراق) لأبي القاسم الحمیری و(الرد على الرافضة من أصحاب الغلو) للإمام القاسم الرسی، و(الرد على الرافضة) للإمام القاسم العیانی، و(الصراط المستقیم فی تمییز الصحیح من السقیم) و(الفوارق بین الزیدیه والاثني عشریه) لجعفر بن عبد السلام، و(صيانة العقيدة والنظر عن سب صحابة سيد البشر) لأحمد السیایي .



موقف الزيدية من أهل السنة

من المعروف أن فرق الشيعة تنقسم إلى ثلاث أقسام:

- ١ - الزيدية وهم لا يسبون أبا بكر وعمر ولا يكفرونهم إنما يفضلون علي عنهم إلا فرقة الجارودية منهم ، وهم أقرب الفرق إلى المسلمين وبعضهم ليسوا مسلمين لأنهم يسبون أم المؤمنين عائشة وقد سبق وبيننا إجماع علماء المسلمين على كفر من يسب أمهات المؤمنين. ويعيشون في اليمن.
- ٢ - الرافضة ويسمون أيضاً الإمامية الإثني عشرية وأحياناً الجعفرية ويعيشون في إيران وجنوب العراق وجنوب لبنان وبعض سواحل الخليج العربي وأذربيجان وبعض المناطق في باكستان والهند وأفغانستان.
- ٣ - الباطنية ومنهم القرامطة والنصيرية في سوريا وتركيا والدروز في سوريا ولبنان وفلسطين والإسماعيليون البهرة في الهند.

وفيما يلي تبيان لتاريخ الزيدية وعداءهم لأهل السنة في اليمن:

لما أراد الترك الجلاء عن بلاد اليمن عام ١٣٣٧هـ خشي الشوافع (أهل السنة) (وهذا المصطلح يرد كثيراً عند ذكر أحداث اليمن والخلافات القائمة بين السنة والزيدية ، وفي رأي أن إطلاق هذا المصطلح (الشوافع) يعمي عن الحقيقة ، فيجعل من الزيدية مذهباً خامساً كما يريد أهلهما فعلاً وليس فرقة كما هو معروف) من سيطرة الزيدية على بلادهم ، حيث كانوا يسيطرون على مقاليد الحكم وقتها .

يقول العبدلي مؤرخ حضرموت : ولما تحقق اليمانيون الشافعية جلاء الأتراك عن البلاد اليمانية ذعروا ، وجاء كثير من أعيان اليمن الأسفل .. إلى عدن يستفهمون عن مصيرهم ، فلم يوافق طلبهم هوى الباعة ، وأعرض عنهم الوكيل السياسي في عدن ، وعادوا خائبين ، ولم يعنهم الأتراك على نيل أمانيتهم بل أعانوا الإمام عليهم . وحاول بعض الشافعية المقاومة فلم تتحد كلمتهم وساق الإمام جيشاً من قبائل الزيدية وضباط الأتراك على حبيش ، فنشبت معارك دموية استدامت ستة أشهر هزم بعدها الشوافع وأذن الجميع لحكم الإمام والسيطرة الزيدية على كره منهم . وعندما قام الصلح بين الشيخ محمد بن صالح

الأخرم من مشايخ الشافعية ومندوب الإمام يحيى ، لم يعد الشيخ محمد إلى بلاده حتى وضع أعز أقاربه رهينة ، ولم تمض أشهر حتى ملأ السيد يحيى أمير جيش قعطبة السجون من أبناء الأشراف وغيرهم ، يسوقهم العريضة بالحبل والسوط مكبلين بالحديد كالمجرمين وأذاقوهم من سوء المعاملة والغطرسة ما لا يتحملة الأحرار ، بل ما دونه حريق النار ، ولم ينج من سوء المعاملة حتى الشيخ محمد نفسه ؛ اعتقلوه سبعة أشهر ولم يرحموا ضعفه ولا شيخوخته . ولم يتمكن أمراء الشوافع من طرد الزيود من بعض المدن إلا بمساعدة الطائرات الإنجليزية . هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن (ص ٢٦٣ ، ٢٧٧ ، ٢٨٦) . وهكذا وقع الشوافع (السنة) بين فكي كماشة حيث كان الزيود واضطهاداتهم من جانب ونيران الحامية التي كانت تمطر بها قراهم من قبل الطائرات الإنجليزية بسبب ملاحقة الزيود من جانب آخر .

ولا غرابة من وقوف الشوافع (السنة) مع الدولة العثمانية السنية في وجه القوات الزيدية ، وعلى كل حال فهمها بلغت مظالم الأتراك فلا تعد شيئاً في مقابل مظالم الزيدية الشيعية ، وما وقع من الزيود من ظلم وقتال وإخضاع للشوافع السنة منسجم تماماً مع ما آل إليه المذهب الزيدي عند المتأخرين من رفض وسب للصحابه رضوان الله عليهم ، وقد عانى علماء اليمن المتحررون من أغلال المذهب الزيدي كالصنعاني والشوكاني وغيرهما من غلو هؤلاء الزيدية في الرفض وحنقهم على الصحابة وكتب السنة .

وكانوا يرحبون بالشيوعية خاصة بعد رحيل الاستعمار (رحيل اسمي فقط) ينضمون إلى صفوفها من أجل ضرب أهل السنة ، فخيبتهم الله ، فلا سلم لهم دينهم ولم يستطع الشيوعيون أن يحققوا لهم ما وعدوهم به من ضرب أهل السنة ، ولقد صدق أبو محمد ابن حزم - رحمه الله - حيث يقول : ما نصر الله الإسلام بمبتدع . فلورأيت المخذولين من أهل صعدة يوزعون نسيخة الضليل المبتدع أحمد بن زيني دحلان (فتنة الوهابية) بل لقد جمعوا كتب الطاعنين في السنة حتى ولو كان المؤلف نصرانياً أو علمانياً ، المهم أن يكون فيها طعن على أهل السنة وعلى السنة ، فخيبتهم الله .

وما يلاقيه شيخنا أبو عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي - حفظه الله - وباقي طلبة العلم في اليمن في الوقت الحالي من التضييق ومحاولا القتل المستمرة ، من قبلهم ومن

إخوانهم الصوفية ، لعرفت مدى الحقد الذي يحمله هؤلاء الرافضة عليهم من الله ما يستحقون ، وصدق والله ابن حزم - رحمه الله - حين يقول : إن الله ابتلى الإسلام بالصوفية والشيعة . والأمر كما قال ابن حزم - رحمه الله - ، فإن هاتين الطائفتين باب فتنة ، وآلة لكل مناوئ للإسلام .

فمن الكتب المفيدة التي تحدثت عن هذا الحقد الدفين وعن خبثهم :-

١- كتاب المواهب في الرد على من قال بإسلام أبي طالب ، تأليف : أبي عبد الله قاسم بن أحمد بن سيف اليماني ، قدم له : فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي ، نشر : دار الحرمين للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .

وهو من أجمل وأفضل الكتب التي تناولت القضية التي يتشدد بها الصوفية والرافضة حول نجاة أبي طالب وأبوي النبي صلى الله عليه وسلم . وفيه رد على الكثير من شبه القوم .

٢ - كتاب المخرج من الفتنة ، تأليف : أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي . الناشر : دار الحديث بدماج .

وهذا الكتاب أيضاً من أجمل الكتب التي تناولت الرد على شبه الرافضة ، وعقد مؤلفه فيه فصلاً تحدث فيه عن الزيدية ومذهبهم (ص ٨٠ - ٨٣) .

٣ - كتاب رياض الجنة في الرد على أعداء السنة ، للشيخ مقبل بن هادي الوادعي ، نشر : مكتبة ابن تيمية القاهرة ، توزيع : مكتبة العلم بجدة .

وهو كتاب أكثر من رائع تحدث فيه مؤلفه - حفظه الله - عن الكثير من الشبه التي يحتج بها الرافضة والصوفية القبورية ، وكذلك رد على الكثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، والتي يستدل بها الرافضة في نشر بدعتهم .

٤- وهناك كتاب : تاريخ المذاهب الإسلامية الجزء الأول في السياسة والعقائد ، للشيخ محمد أبوزهرة ، دار الفكر العربي . وهو كتاب جيد في بابه ، على الرغم من وجود بعض الانتقادات التي وجهت إليه .

٥ - هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن : الأمير أحمد فضل بن علي محسن العبدلي ، المطبعة السلفية ، القاهرة .

هو كتاب نادر وممتاز ، يتناول الموضوع في فترة الحكم العثماني والاستعمار الإنجليزي ، ويوضح الصورة الصحيحة للمأساة التي عاشها الشعب اليمني تحت حكم هؤلاء القوم وعن كيفية تسلط الزيدية على أهل السنة هناك .

موانع التكفير لدى أهل السنة

فنبه ابتداءً إلى أن الحكم على إنسان بالكفر أو الشرك أمر من الخطورة بمكان عظيم وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم من تكفير المسلم فقال: أيما رجل قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما. رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

والحكم بالكفر من اختصاص القضاء الشرعي لأنه يتطلب التثبت وتوفير الشروط وانتفاء الموانع، فيمكن أن يعمل المسلم عملاً يوصف بالشرك أو الكفر ولكن لا يحكم على صاحبه بشيء من ذلك إلا إذا توفرت الشروط وانتفت الموانع، وقال أهل العلم: لا بد من التفريق بين الحكم على الفعل بأنه كفر، وبين الحكم على الفاعل بأنه كافر، للاختلاف في متعلق كل الأمرين.

فالحكم على الفعل الظاهر بأنه كفر متعلق ببيان الحكم الشرعي مطلقاً. وأما الفاعل فلا بد من النظر إلى حاله، لاحتمال طروء عارض من العوارض المانعة من الحكم بكفره من جهل أو إكراه أو غيره ذلك فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: ... الشخص المعين لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذا كما في نصوص الوعيد فإن الله سبحانه وتعالى يقول:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾، فهذا ونحوه من نصوص الوعيد حق، لكن الشخص المعين لا يشهد عليه بالوعيد، فلا يشهد لمعين من أهل القبلة بالنار لجواز أن لا يلحقه الوعيد لفوات شرط أو ثبوت مانع فقد لا يكون التحريم بلغه وقال أيضاً: إن التكفير له شروط وموانع قد تنتفي في حق المعين، وإن تكفير المطلق لا يستلزم تكفير المعين إلا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع.

يبين هذا أن الإمام أحمد وعامة الأئمة الذين أطلقوا هذه العمومات لم يكفروا أكثر من تكلم بهذا الكلام بعينه. وقال: كان أحمد رحمه الله يكفر الجهمية المنكرين لأسماء الله

وصفاته، لأن مناقضة أقوالهم لما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم ظاهرة بينة لكن ما كان يكفر أعيانهم. ويقول: ومن ثبت إسلامه بقين لم يزل ذلك عنه بالشك، بل لا يزول إلا بعد إقامة الحجة وإزالة الشبهة وقال الشيخ ابن عثيمين في القول المفيد: ... لا يجوز أن نطلق الكفر على شخص معين حتى تتبين شروط التكفير في حقه وأما إذا حكم القاضي الشرعي بكفر الشخص الذي توفرت شروط التكفير في حقه فيحكم بكفره من الوقت الذي صدرت منه الأفعال الكفرية .

فقد جاء في كشف القناع : (فصل ومن أكره على الكفر فالأفضل له أن يصبر) على ما أكره به ولا يجيب (ولو أتى ذلك على نفسه) بأن كان يؤدي ذلك إلى موته (وإن لم يصبر وأجاب) بكلمة الكفر (ظاهرا لم يصبر كافرا إذا كان قلبه مطمئنا بالإيمان) لقوله تعالى: ﴿إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾ (ومتى زال الإكراه أمر بإظهار إسلامه) لزوال العذر (فإن أظهره) فهو باق على إسلامه (وإلا) أي وإن لم يظهره بعد زوال الإكراه (حكم بأنه كافر من حين نطق به) أي بالكفر لأن ذلك قرينة على أنه لم يفعله لداعي الإكراه بل اختيارا (وإن شهدت بينة أنه نطق بكلمة الكفر وكان محبوسا أو مقيدا عند الكفار في حالة خوف لم يحكم برده) لعدم طواعيته فهناك من الأعمال الظاهرة ما هو كفر أكبر بالإجماع .

قال الشيخ حافظ حكمي في أعلام السنة المنشورة: إذا قيل لنا هل السجود للصنم والاستهانة بالكتاب وسب الرسول والهزل بالدين ونحو ذلك هذا كله من الكفر العملي فيما يظهر، فلم كان مخرجا من الدين وقد عرفتم الكفر الأصغر بالعملي؟ الجواب: أن هذه الأربعة وما شاكلها ليس هي من الكفر العملي إلا من جهة كونها واقعة بعمل الجوارح فيما يظهر للناس، ولكنها لا تقع إلا مع ذهاب عمل القلب من نيته وإخلاصه ومحبته وانقياده لا يبقى معها شيء من ذلك، فهي وإن كانت عملية في الظاهر فإنها مستلزمة للكفر الاعتقادي ولا بد ولم تكن هذه لتقع إلا من منافق مارق أو معاند مارد، وهل حمل المنافقين في غزوة تبوك على أن قالوا كلمة الكُفْر وكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهُمْوَا بِمَا لَمْ يَنَالُوا التوبة: ٧٤ ﴿إلا ذلك مع قولهم لما سئلوا: إِنَّمَا كُنَّا نَخَوْضُ وَلَنَلْعَبُ﴾ التوبة: ٦٥ قال الله تعالى: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾

التوبة: ٦٦.٦٥ .

ونحن لم نعرف الكفر الأصغر بالعملي مطلقاً، بل بالعملي المحض الذي لم يستلزم الاعتقاد ولم يناقض قول القلب ولا عمله بذلك يتضح أن عمل الجوارح الذي يدل على انخرام الباطن وزوال الإيمان منه، لا بد أن يعطى حكمه الذي يليق به،

فإن وقع ذلك من الكفار الأصليين فلا إشكال، وأما إن وقع ممن يدعي الإسلام فلا يقبل منه دعواه إلا مع عذر الإكراه، فإن من القواعد الشرعية المقررة قاعدة الحكم بالظاهر، قال الشاطبي في الموافقات: أصل الحكم بالظاهر مقطوع به في الأحكام خصوصاً وبالنسبة إلى الاعتقاد في الغير عموماً أيضاً وقال أيضاً: الأعمال الظاهرة في الشرع دليل على ما في الباطن، فإن كان الظاهر منخرماً حكماً على الباطن بذلك، أو مستقيماً حكماً على الباطن بذلك أيضاً.

وهو أصل عام في الفقه وفي سائر أحكام العاديات والتجربيات، بل الالتفات إليها من هذا الوجه نافع في جملة الشريعة جداً والأدلة على صحته كثيرة جداً، وكفى بذلك عمدة أنه الحاكم بإيمان المؤمن وكفر الكافر وطاعة المطيع وعصيان العاصي، وعدالة العدل وجرحه المجرح، وبذلك تنعقد العقود وترتبط المواثيق إلى غير ذلك من الأمور، بل هو كلية التشريع وعمدة التكليف بالنسبة إلى إقامة حدود الشعائر الإسلامية الخاصة والعامة قال الحافظ ابن حجر في الفتح: من أقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا، ولم يحكم عليه بكفر إلا إن اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم .

ولمزيد الإيضاح نقول: إنه يجب التفريق بين الأعمال التي لا تحتل إلا الكفر، وبين ما يحتل الكفر وغيره؟ وبين ما يحتل العذر بجهل أو تأول أو غير ذلك وبين ما لا يحتل.

قال الدكتور محمد الوهيبي في نواقض الإيمان الاعتقادية وضوابط التكفير عند السلف بعد أن قرر قاعدة الحكم بالظاهر: هل ينطبق هذا الكلام على المسلم إذا أظهر الكفر فيحكم بكفره بمجرد ذلك بناء على هذا الأصل ... يقال فيه: إن هناك فرقاً بين الحكم بإسلام المعين والحكم بكفره، فالحكم بإسلامه يكفي فيه الإقرار والظاهر وهو إسلام حكمي

قد يكون معه المعين منافقاً في الباطن، أما الكفر فليس حكماً على الظاهر فقط، وإنما هو حكم على الظاهر والباطن بحيث لا يصح أن نحكم على معين بالكفر مع احتمال أن يكون غير كافر على الحقيقة .

ولذلك لابد من النظر للعمل الذي عمله هذا المعين هل هو أمر لا يحتمل غير الكفر؟ أم أمر يحتمل الكفر وعدمه؟ أم أن الأمر كفر في ظاهره ولكن يحتمل أن يكون معذوراً بجهل أو تأول وأخيراً ننبه على أن إقامة الحجة في تكفير المعين ليست شرطاً في المسائل المعلومة من الدين بالضرورة .

قال الدكتور عبد العزيز العبد اللطيف في نواقض الإيمان القولية والعملية: إقامة الحجة ليس لكل مسألة مطلقاً، فهناك أمور. كالمسائل الظاهرة مما هو معلوم من الدين بالضرورة. لا يتوقف في كفر قائلها.

ولذا يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب: ومسألة تكفير المعين مسألة معروفة إذا قال قولاً يكون القول به كفراً، فيقال من قال بهذا القول فهو كافر، لكن الشخص المعين إذا قال ذلك لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذا في المسائل الخفية التي قد يخفى دليلها على بعض الناس ...

وأما ما يقع منهم في المسائل الظاهرة الجلية، أو ما يعلم من الدين بالضرورة فهذا لا يتوقف في كفر قائله . ويقول الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ: إن الذين توقفوا في تكفير المعين في الأشياء التي قد يخفى دليلها، فلا يكفر حتى تقوم عليه الحجة الرسالية من حيث الثبوت والدلالة، فإذا أوضحت له الحجة بالبيان الكافي كفر سواء فهم، أو قال: ما فهمت، أو فهم وأنكر، ليس كفر الكفار كله عن عناد، وأما ما علم بالضرورة أن رسول الله جاء به وخالفه، فهذا يكفر بمجرد ذلك .



تأثرت في علم الدين

الفقه وأحكامه:

تأثرت بابن عثيمين ومعظم ما أنقل من المسائل عنه رحمه الله ورحم الله علمائنا مثل شرح رياض الصالحين ولى بها ٦٠ حلقة على قناة الأحواز وعن الشيخ محمد المنجد وهو من طلاب ابن باز رحمه الله وحفظ الله الشيخ .

الحديث وعلومه :

تأثرت بعدة مشايخ منهم الشيخ عدنان العرعور وثبتت ركبتى عنده والشيخ عثمان الخميس حيث لقب بالحىي من شدة حياؤه .

التوحيد:

تأثرت في الشيخ وحيد بالي حيث كانت لي إجازة عليه في كتاب الهداية الرشيدة شرح البداية في العقيدة والشيخ خالد محمود الجهني حفظهم الله جميعا .

أصول الفقه:

تأثرت بالشيخ وحيد بالي أيضا ولى عليه إجازة الكفاية في شرح البداية في أصول الفقه وتأثرت بالشيخ صالح الفوزان والدكتور خالد المصلح حفظه الله .

القواعد الفقهية:

تأثرت في الشيخ خالد الجهني حيث أجزت في كتاب الكواكب الدرية في منظومة القواعد الفقهية وتأثرت في الشيخ عبدالعزيز الفوزان .

تجويد القرآن:

تأثرت بجدي الشيخ محمد الغول ووالدي هيثم ديب الذي كان له الفضل في تعليمي القرآن وعلومه وقد أجزت في القرآن الكريم تلاوة برواية حفص عن عاصم من طريق قرطبة على يد الشيخ أحمد مجذوب حفظهم الله جميعا ونسأل الله القبول .

